

وزارة التـعليم العـالي والبحـث العـلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية

مذكرة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية

تخصص دبلوماسية و التعاون الدولي

من إعداد الطالبة : إشراف الأستاذ:

مصالي هداية بوغازي عبد القادر

لجنة المناقشة

1)-

2)-

3)-

السنة الجامعية: 2016-2017

شكـــــــر خـــــــاص

بنعمة من المولى عز وجل تم إنجاز هذا العمل الذي نتمنى أن ننال من ورائه مرضاة الله تعالى.
ومن خلال هذا العمل أشكر الأستاذ " بوغازي عبد القادر " وذلك حرصا منه على تقديم دراسة شاملة ترى في المستوى المطلوب.
كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة الكلية الذين قدموا لي النصائح والإرشادات وكانوا لي الطريق للوصول إلى هذا المستوى.

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى إنسانة في الوجود **"أمي"**

التي قدمت لي بلا حدود، وكسرت أمام كل القيود.

إلى **"والدي"** الغالي الذي شجعني ورعاني

إلى من ملأ وجودهم أيامي إخوتي

وإلى صلة الدم في عروقي عائلة **"مصالي"**.

وإلى من كن مؤنسات لي صديقاتي إلى كل الأعزاء والأحباب من قريب أو بعيد.

مقدمة:

إنّ الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية خلال يومنا هذا لم تكن وليدة الصدفة، بل ساهمت فيها عوامل عديدة منها العوامل الخارجية، حيث شهدت الجزائر نشاطا خارجيا مختلفا في هذه الفترة، ذلك مقارنة بالسنوات الماضية التي تميزت فيها السياسة الخارجية بالركود، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في ظل الحصار الخارجي.

ومنه أصبحت هناك حاجة إلى دعم المحيط الخارجي الذي يفرض ضرورة استيعاب متغيرات المحيط الداخلي للنظام أمر يفرضه الوضع الداخلي للنظام السياسي ومدى قدرته على مواكبة المتغيرات الخارجية، ولذلك فإن النشاط النوعي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية كان من الثابت والمتغير حيث هذه الدراسة دفعتنا إلى محاولة البحث عن دور العوامل الخارجية في هذا النشاط وعلى كافة المستويات.

وقد حددنا هذه العوامل في التحولات الدولية التي اجتاحت العالم على خلفية نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي، والتي نتج عنها ثورة تكنولوجية واتصالية أصبح العالم بموجبها قرية صغيرة لا تحكمها أية حدود هذا بالإضافة إلى التحولات التي نتجت عن 11 سبتمبر ومدى تأثير ذلك على السياسة الخارجية الجزائرية.

1/ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في ارتكازه على مستويين، المستوى الأول يخص النظري والمستوى الثاني الجانب العملي:

فعلى المستوى النظري: هو محاولة تفسير وفهم السياسة الخارجية الجزائرية وأهم مراحل تطورها والمحددات والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية.

وعلى المستوى العملي: فدراستنا هذه تحاول تسليط الضوء على ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية الجزائرية وأهم العوامل المؤثرة فيها.

وهدفنا من هذه الدراسة هو إبراز أهم العوامل المتغيرة والثابتة التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية.

أ- إشكالية الموضوع:

إن دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير وأهم العوامل المؤثرة فيها، ومن هنا نطرح الإشكالية الموضوع على النحو التالي:

- ما هي أهم الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الجزائرية؟
- إلى أي مدى ساهمت الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الجزائرية؟

لا بد من طرح بعض التساؤلات المساعدة في تحليل إشكالية الدراسة:

- ما هي أهم ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هي أهم متغيرات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- إلى أي مدى تساهم السياسة الخارجية الجزائرية في العوامل المؤثرة عليها.

ب- فرضيات الدراسة:

1- كلما كانت السياسة الخارجية الجزائرية ذات نطاق واسع إلا ترتب عنها عدة ثوابت مختلفة.

2- كلما كانت السياسة الخارجية الجزائرية تشهد سياسة واسعة إلا أن توجد متغيرات نحو مستواها.

ج- أسباب اختيار الموضوع:

- الذاتية:

وقع اختياري على هذا الموضوع الذي دفعني إليه مجموعة من الأسباب الذاتية:

1- الرغبة في إنهاء مشواري الدراسي بمذكرة تعكس جزء مما تم استيعابه خلال سنوات دراستي.

2- الرغبة في تقديم دراسة عن سياسة الجزائر في بعدها الخارجي وأهم العوامل المؤثرة عليها.

3– بحكم دراستنا للدبلوماسية والتعاون الدولي لاحظت أن الدراسة حول الدبلوماسية الجزائرية في السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير حيت جاءت هذه الدراسات من أجل إثراء المواضيع المتعلقة بالموضوع ودراسته بشكل مدقق.

– الموضوعية:

على اعتبار أننا دارسي الدبلوماسية والتعاون الدولي ولما هذا الموضوع من أهمية قصوى على أمن وسلامة المجتمع الدولي وعلى تطوره وازدهاره ولا سيما ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير وذلك في دراستها من أهم العوامل المؤثرة عليها.

بحيث هناك بعض الكتب والمقالات تناولت السياسة الخارجية الجزائرية في ديناميكيتها الجديدة وتطرقت إلى أهم الثوابت والمتغيرات وأهم انجازاتها للدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

2/ المنهج المعتمد في الدراسة:

تمت دراسة هذا الموضوع من خلال الاعتماد على مناهج عدة منها: المنهج التاريخي هذا من خلال وقوف السياسة الخارجية ومبادئ سياستها الخارجية قديما وحديثا وأهم العوامل المؤثرة عليها من أهم الثوابت والمتغيرات الداخلية والخارجية.

3/ خطة الدراسة:

تماشيا مع الإشكالية المطروحة والفرضيات المندرجة في إطارها وسعيا منا لاحتواء كل جوانب الموضوع، ارتأينا تقديم الدراسة إلى فصلين:

البداية بمقدمة ثم الفصل الأول والذي يتضمن مدخل لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية، وانطوى تحته مبحثان أما المبحث الأول فيخص تعريف وتطور السياسة الخارجية وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية الجزائرية والمطلب الثاني: كرونولوجية السياسة الخارجية الجزائرية، أما المبحث الثاني يتمحور حول محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وينقسم إلى مطلبين، الأول محددات السياسة الخارجية الجزائرية والمطلب الثاني مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

أما الفصل الثاني يتمثل في التأثير والتأثر في ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية، ويتمحور حول مبحثين، المبحث الأول البيئة القرارية للسياسة الخارجية الجزائرية، ويضم مطلبين.

المطلب الأول: صناعة قرار السياسة الخارجية الجزائرية، أما المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية، والمبحث الثاني يخص الثابت والمتحول في السياسة الخارجية الجزائرية، ينقسم إلى مطلبين، الأول : ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، والمطلب الثاني: تحولات في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

4/ صعوبات الدراسة:

على الرغم من أهمية الموضوع إلا أنه لا توجد دراسات كثيرة تركز على دراسته وتحليله، سوى بعض المقالات والجرائد ذات الطابع الإعلامي والتاريخي وقد ارتكزنا فقط على بعض مذكرات الماجستار التي تتناول بعض العناصر من موضوعنا هذا وبعض الكتب، لذلك فهذا البحث المتواضع ما هو إلا محاولة لدراسة موضوع هام.

الفصل الأول :
مدخل لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية لأية دولة إنما هي تستهدف حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها في المجال الخارجي لذلك تعرف السياسة الخارجية للدول بأنها كبرنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهكذا تقتضي عملية صنع السياسة الخارجية لأية دولة القيام بعمليتين:

1- تحديد الأهداف:

ويطلق البعض على تلك العملية كرسم إستراتيجية الدول الخارجية وينبغي أن تتم العملية في ضوء القدرات الحقيقية للدولة في معنى حساب العلاقات بين الأهداف المختارة وبين المخاطر التي يمكننا مواجهتها في ضوء قدراتنا في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

ويقصد بلفظة الإستراتيجية هذه الخطة الشاملة التي تشمل على التصور العام لدى القيادات السياسية في الدولة عن الأهداف الخارجية للدولة، وذلك المدلول يختلف عن الإستراتيجية في المدلول التقليدي والذي يعني اللجوء إلى القوة المسلحة.[1]

2- اختيار الوسائل:

وهنا يمكن في السياسة الخارجية في معنى اختيار بين الوسائل تحقيقا للسياسة الخارجية.

---

[1]- هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، (الإسكندرية مصر:مؤسسة شباب الجامعة)، 2012، ص11.

التعريف بالسياسة الخارجية: يقصد بالسياسة الخارجية لأية دولة: "السلوك الذي تنتهجه الدولة في المجال الخارجي".

وبمعنى آخر: "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية للدولة والمحددة مسبقا، فضلا عن الوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف"

وكذلك من أهم المفكرين الذين عرفوا السياسة الخارجية "**كورت**" والذي عرفها كالآتي: "السياسة الخارجية لدولة من الدول هي تحديد مسلكها اتجاه الدول الأخرى، كما أنها برامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب"، أما السفير "**ليون نويل**" فقد عرفها ب"فن إدارة علاقات الدول مع الدول الأخرى"، في حين يرى "**مودلسكي**" بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى والأقلية أنشطتها طبقا للسياسة الدولية، المدخلات والمخرجات".[1]

أما "**قبرس**" و"**ريتشارد شنايدر**" عرفوها بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعية معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".

أما "**تشارلز هيرمان**" فيعرفها على أساس أنها " السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة، التي يتبعها صانعو القرارات الرسميون في الحكومة، أو من يمثلهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"

أما "**ورزين**" فيعرف السياسة الخارجية بأنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا".

أما "مارسيل مول" فإنه يرى بأن السياسة الخارجية هي: "ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بالمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعة ما وراء الحدود"، وقد قال عنها الرئيس

---

[1]- نفس المرجع، ص11-12.

الأمريكي السابق "**ريتشارد نيكسون**: "أنها الاستعمال الناجح للسلطة، وبالخصوص على الساحة العالمية وهو فن لا تعلمه إلا التجربة".[1]

وهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف للأهداف الدولية في المحيط الخارجي، ومن هؤلاء **بيري** الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها تتصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية، فالسياسة الخارجية عنده هي مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستوريا بأن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل العنف في بعض الأحيان.

ولكن بالرغم من هذه العقبات نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية[2]، نسوق فيما يلي بعض هذه التعاريف:

بمحاولة الخروج من هذه الإشكالية، حاول "**تشارلز هيرمان**" تعريف السياسة الخارجية بأنها: "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة، التي يتبعها صانعو القرارات الرسميون في الحكومة، أو من يمثلونهم، والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى".

وقدم "**جيمس روسو**" تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو تغيير الجوانب الغير مرغوبة".

أو بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، يشكل مع الأهداف المحددة سلفا.

إذ يبدو أن السياسة الخارجية: "هي مجموعة سلوكيات صانعي القرار في البيئة الخارجية".

---

[1]- أحمد نوري التعيدي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع)، 2009، ص19 -20

[2] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة المهضة المصرية)، 1998، ص09.

بصفة عامة فإنّ السياسة الخارجية، وبعيدا عن الإشكاليات، وضع مفهوم مستقر وموحد: "تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن كل تجمع لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي".[1]

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية الجزائرية.

قد يكون الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية اليوم لا يستدعي الانتباه لاقتصارها على أهداف ظرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الداخلي المتأزم الذي تعيشه الجزائر منذ سنوات، لهذا السبب تقلص كثيرا نشاطها الخارجي، ولم تعد كما كان الحال في عهد الرئيس الراحل "**هواري بومدين**"، تجلب الانتباه وتستعمل الأنظار والعقول وتعمل على تنوير الشعوب والأمم المضطهدة.

1- تعريف الدبلوماسية الجزائرية:

للدبلوماسية الجزائرية تاريخ طويل وسجل حافل بالمعالم النيرة، وتشييد الدولة النوميدية العظمى لم يتحقق اعتمادا على شجاعة "**ماسينيسا**" وقدرته الفذة على القتال وحده، بل ارتكز أيضا إلى حد كبير على حنكته ودهانه في مفاوضة خصومه وأعدائه ومراوغتهم، خاصة إذا علمنا أنهم من أبرز قادة الفينيقين والرومان أو في مستوى منافسة لممالك نوميديا "**الإقليد سيفا قس**".

ومعلوم أنّ الدولة الجزائرية في العهد العثماني قامت على أسس تعاقدية بين الجزائري والإخوة "**بابا عروج**" قصد إفشال مخططات ملوك أوروبا الصليبية وانقاد مسلمي الأندلس من ضروب الاضطهاد ومن الهلاك أو الردة، وكان لهذه الدولة نشاط دبلوماسي مميّز في اتجاه العالم الإسلامي والدول الأوروبية، وحتى القارة الأمريكية، فلم تكن أساطيل البلدان الغربية تدخل مياه البحر المتوسط إلا بشروط، ومقابل

---

[1]- نفس المرجع، ص10.

رسوم تستند إلى داي الجزائر، وذلك عن طريق البعثات القنصلية القائمة على الدوام بالعاصمة الجزائرية والمعتمدة لدى السلطة المركزية،[1] والدبلوماسية الجزائرية أسبق من سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية جاءت مع تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة.[2]

ومن سخريات التاريخ أن تبرر فرنسا بعد هذا كله احتلالها للجزائر بحجة عدم توفره على شروط السيادة، علما أن عدد الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وباريس في تلك الفترة التاريخية جاوز السبعين معاهدة.[3]

وقد أثارت هيمنة الأسطول الجزائري على الملاحة في المتوسط، وقد زاد تحرش الدول العظمى على الثروات الطبيعية للجزائر وكذا موقعها الإستراتيجي، فاتخذ "شارل العاشر" ملك فرنسا من حادث دبلوماسي مفتعل وهو ما يعرف **بحادثة المروحة** سببا لغزوه للجزائر قرابة القرن والنصف قرن من الزمن.

أ- تعريف الدبلوماسية الجزائرية إبان الغزو الفرنسي:

واجه الشعب الجزائري الغزو الفرنسي لكامل أراضيه بكل ما يملكه من طاقات خاصة في المجالين العسكري والدبلوماسي، وهذا إفشالا للغزو واحتجاجا للانتهاكات السافرة التي أخذت سلطات الاحتلال ترتكبها مخالفة لروح ونص وثيقة الاستسلام التي وقعتها مع داي الجزائر في الخامس من شهر جويلية 1830 وتتعهد بموجبها احترام أملاك الأهالي ومعتقداتهم وممتلكاتهم، وقد رفع لواء الدفاع عن الوطن غداة انهيار السلطة المركزية الحاج "أحمد باي" بشرق البلاد و"الأمير عبد القادر" بغربها.

---

[1]- صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس ومحاضرات أخرى**، **منشورات أنيب**، الجزائر، بدون تاريخ، ص8-9.

[2]- أحمد حسان الدواجي، **محاضرات مقياس تحليل السياسة الخارجية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 14 نوفمبر 2014.

[3]- صالح بن القبي، مرجع سابق، ص8.

ومعلوم أن "محمود باي" كان موجود بالعاصمة يوم إرساء أسطول الجنرال "دوبرمون" عرض سواحل سيدي فرج، وقد ساهم على رأس كوكبة من الخيالة في معركة إسطوالي وما إن فهم خطورة العملية ومرامها الاستعمارية حتى اتجه صوب شرق البلاد يستنفر مدنها وقراها وقبائلها وعروشها، ويفاوض أعيانها وقاداتها العسكريين طالبا من الجميع إبرام حلف يلتزمون من خلاله بالمساهمة الجماعية في مواجهة الغزو الكاسح، ولا زالت الوثيقة التي وضع عليها رؤساء قبائل المناطق الممتدة بين المدية والحدود التونسية أختامها موجودة إلى وقتنا هذا.[1]

وسارع في نفس الفترة الأمير "عبد القادر" وهو بعد السنوات الأولى من شبابه الانطلاقة من المنطقة الغربية للبلاد إلى تجهيز جيش مكتمل الجوانب،وإقامة أسس دولة تتولى شؤون الأمة في جميع المجالات، فكان يقود المعارك الضاربة ضد أعتى جيش في أوروبا ويدبر أمور الناس ويراسل الدول الشقيقة والصديقة لكسب الرهان على مختلف الأصعدة العسكرية منها والإدارية والدبلوماسية، وطال صموده خمس عشرة سنة.[2]

ومما لا شك فيه أن الشخصية الجزائرية التي جعلت من الدبلوماسية الجزائرية طيلة هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر شغلها الشاغل، وسمت بفنونها إلى أعلى مستوياتها هو لا محالة "**حمدان خوجة**" جمع لنفسه منذ نشأته ضمن عائلة اشتهرت بالعلم والسمعة الطيبة والجاه، ومن تعلمه المكتمل الحلقات ومن تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط الإسلامية منها والأروبية ثقافة فذة وعلاقات إنسانية معتبرة وتمكن من لغات أجنبية عدة منها التركية، الفرنسية والإنجليزية.

لقد عايش مختلف مراحل الغزو والاحتلال عن كتب، وترك لنا منها شهادات نابضة بالانفعال، فكان بجنب الداي في الساعات الحاسمة، فأسدى له النصيحة وقام معه بدور المترجم في الاتصالات وصياغة

[1] - أحمد حسان الدواجي، مرجع سابق.

[2] - صالح بن القبي، ص09.

النصوص، كما أنه تولى فيما بعد مراقبة تطبيق بنود معاهدة الاستسلام من طرف سلطات الاحتلال،[1] يفاوض حول بعض جوانبها تارة ويشكو إلى الحكومة الفرنسية اختراقاتها السافرة تارة أخرى، وهو الذي بكثرة اتصالاته انتزع من المارشال "شولترز" وزير الدفاع في ذلك الوقت قرار إرساء لجنة تحقيق في جرائم جيش الاحتلال ضد المواطنين العزل تمثلت في التقتيل، النهب، وإتلاف الأموال وانتهاك الحرمات.

كما كان "**حمدان خوجة**" كثير التنقلات عبر التراب الوطني، وعواصم المشرق والقارة الأوروبية، غزير المراسلة يكرسها لشرح أوضاع الجزائر المأسوية وطلب النجدة لها، وقد ذكر مرة الخليفة العثماني سلطان اسطنبول في مراسلة له بواجباته إزاء الجزائر وما سيلقاه في قبره من عذاب إذا تمادى في تجاهل مأساة الشعب الجزائري وقال في رسالة أخرى لمساعدي هذا السلطان نفسه: "إنني قد جاهدت بقلمي والرعية جاهد أفرادها بسيوفهم فجاهدوا أنتم بألسنتكم"، فكان طيلة حياته وزير خارجية الجزائر المحتلة ومحاميها المخلص الوفي على الساحة الداخلية والخارجية.[2]

المطلب الثاني: كرنولوجية السياسة الخارجية الجزائرية.

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لا بد من دراسة الخلفية التاريخية لها لمعرفة المراحل التي سارت عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل وتعديل جوهرها، وعن تلك الظروف التي صنعت نشاطها والقضايا والمصالح والأهداف التي وجهتها.

مرت السياسة الخارجية الجزائرية بعدة مراحل وهي:

1- الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية:

---

[1]- السيد سعيد، **استراتيجية إدارة الأزمات و الكوارث**،(دار العلوم للنشر، القاهرة)، 2006، ص 10-11.

[2]- المرجع نفسه، ص13.

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري ليس حديث العهد بل يعود إلى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي، فخلال الفترة ما بين (1830–1919) كانت الاتصالات مع العالم الخارجي يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية، وتعريف العالم بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري يوميا جراء الاحتلال.

لقد تحمل عبء هذه المهمة مجموعة من الشخصيات اتسمت بقوة الشخصية والشجاعة والذكاء في التعامل مع العدو والحنكة الدبلوماسية، حيث تزامنت هذه الفترة مع وجود مقاومة شعبية عنيفة من طرف الشعب الجزائري بداية من ولوج الجيش الفرنسي للسواحل الجزائرية في 05 جويلية 1830.[1]

قادها مجموعة من الشخصيات الجزائرية والتي عرفت بالثورات الشعبية (ثورة **الأمير عبد القادر**، ثورة **أحمد باي...**)، غير أنّ ما حسب على هذه الثورات وكان من أهم أسباب فشلها هو افتقارها لجانب التنظيم والتنسيق فيما بين زعمائها، وقد تفطن معظم هؤلاء إلى أهمية العمل الخارجي من أجل فك العزلة، وجلب الإمدادات من الأسلحة والعتاد لتمويل المقاومة الداخلية.[2]

نجد من بين تلك المساعي ما يلي:

مساعي "**حمدان خوجة**"، حيث اتصل بعدة شخصيات أوروبية وعثمانية، وألف كتابه (المرأة) الذي كان حقا مرآة فاضحة للسياسة الفرنسية في الجزائر، ونفس الشيء فعله "**أحمد باي**" بقسنطينة كذلك الحال مع "**الأمير عبد القادر**"، فقد أسس دولته وبدأ يقيم العلاقات والاتصالات مع دول العالم مثل ما تفعل أي دولة ذات سيادة، وهذا لكسب الدعم والتأييد الدولي وتحرير الجزائر.

---

[1]- د.ك، الدبلوماسية الجزائرية، دروس التعليم والتكوين عن بعد، (11:19- 2013/04/13).

http/www.onfed.edu.dz

[2]- نفس المرجع.

في سنة 1919 قرر "**الأمير خالد**" طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، فقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "**ويلسن**" رئيس المؤتمر في 1919/05/23 وفيها طالب بتنفيذ مبدأه الذي جاء به إلى أوروبا، ضمن مبادئه 14 وهو مبدأ حق تقرير المصير.

وفي 10 فيفري 1943 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيانا عرضت فيه مطالب استقلالية، حيث قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف، وهي: (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي)، وكذلك إلى مصر كلائحة إعلامية عن المطالب الشرعية للشعب الجزائري في التحرر كبقية الشعوب، التي يحارب من أجل الاستقلال من النازية كالشعب الفرنسي.[1]

2- دبلوماسية الثورة التحريرية:

لقد أدى اجتماع لجنة 6 من 10 إلى 26 أكتوبر 1954 إلى وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة، حيث تم اختيار ليلة الاثنين 1 نوفمبر 1954 لانطلاق العمل المسلح، والذي يخضع لمعطيات تكتيكية، عسكرية محسوبة بدقة متناهية بالإضافة إلى تحديد خريطة الولايات وتعيين قادتها بشكل نهائي.[2]

وبالتالي انطلق الكفاح من طرف الجيش الوطني الشعبي في مختلف المناطق الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، إدراكا من قادة الثورة للأهمية القصوى الذي سيسهم بها العمل الخارجي في فك الحصار المسلط من الإدارة الفرنسية على العمل الثوري وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الجزائري من قتل وتعذيب، ومصادرة للأملاك والأراضي، من أجل الحصول على الدعم والتأييد العالمي.

---

[1] - المرجع نفسه.

[2]- أحمد سي علي، **حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني**، الملتقى الدولي الخامس، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 10 نوفمبر 2010، ص10.

وبالتالي فقد عمد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى إنشاء مكاتب لهم في العديد من الدول العربية والإسلامية، والدول الإفريقية وحتى في أوروبا الشرقية.[1]

تكون الوفد الجزائري من مجموعة من الشخصيات أهمها (**بوضياف، بن بلة، محمد خيضر، لمين دباغين، آيت أحمد**).[2]

أما أهم مراكز التمثيل للثورة في الخارج نجد (مركز القاهرة، بغداد، جاكرتا، دمشق، نيويورك).

كانت المهمة الأساسية للوفد الخارجي توفير الأسلحة وتهريبها إلى داخل الوطن لتغدي الثورة، كما كان لهم دور أساسي من خلال التصريحات التي كانوا يدلون بها والندوات الصحفية التي يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية، كما استغلوا وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة والصديقة لإبراز الانطلاق و التعريف بالثورة الجزائرية وبأهدافها وأبعادها الحقيقية، ومن وسائل الكفاح الدبلوماسية الأخرى نجد إنشاء فرق رياضية، مسرحية، سينمائية، التي كانت تنشط داخل التراب الوطني، كوسيلة لنشر الوعي بين الشعب الجزائري وفي نفس الوقت كانت تحضر التظاهرات الدولية كممثلة للشعب الجزائري لتحسين العالم بوجود شعب له هوية وثقافة، والذي أسهم بالدور الكبير في تغيير ذهنيات العديد من الدول وبالتالي كسب الدعم والمساندة.[3]

بفضل العمل الدؤوب لهؤلاء الزعماء استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تدق أبواب أوروبا والأمم المتحدة، وان تنزع وتكسب حماس الشعوب وقناعاتهم بعدالة القضية الجزائرية.[4]

أ– تدويل القضية الجزائرية:

---

[1]- رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة، 2005-2006، ص132 -133.

[2]- محمد ختاوي، **دور الدبلوماسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتاثيرها على حركات التحرر في العالم الثالث**، جريدة السلام اليومي الإلكترونية 2013/04/18، في:http// www.DJSSAIR ESS.COMESSALAM/4895/

[3]- د.ك، الدبلوماسية الجزائرية، المرجع السابق .

[4]- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص140.

وضع قادة الثورة الجزائرية إستراتيجية للعمل الدبلوماسي تختلف عما كانت عليه قبل الثورة وهذا لاختلاف الأوضاع في العمل السياسي الذي كان سائدا لم يكن يقلق فرنسا إذ تبعه نشاط دبلوماسي خارجي فكانت المراوغة التي تبديها فرنسا وكسب الوقت كافيين لإفشال أي نشاط خارجي، أما سنة 1954 فالنشاط المسلح حل محل النشاط السياسي والنشاط الدبلوماسي في الخارج اتخذ أهدافا جديدة.[1] وتمثلت فيما يلي:

- **على المستوى الإفريقي والأسيوي:**

نص بيان أول نوفمبر على تدويل القضية الجزائرية وبالتالي فإن أولى الانتصارات الدبلوماسية الجزائرية، هو الدعم الذي نالته القضية في أول تجمع لمنظمة الدول اللأفروآسيوية في مؤتمر باندونغ في 24 أفريل 1955 بعد 5 أشهر من اندلاع الثورة التحريرية هذا الدعم أسهم في إخراج القضية الجزائرية من مجالها الضيق الإقليمي، إلى المجال الدولي. لكون المنظمة طالبت بإدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

وبرزت القضية الجزائرية من جديد في مؤتمر أكرا بغانغ 15 أفريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة التي قررت بالإجماع على دعم الجزائر ومساندتها للتحرر والمطالبة بالاستقلال التام.

وفي بلغراد عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز نالت فيه الثورة الجزائرية تأييدا بالإجماع على نيل الاستقلال وسلامة تراب الجزائري بما فيه الصحراء.

- **في مقررات مؤتمر الصومام:** وعند انتشار الثورة وانتصاراتها اتخذ النشاط الدبلوماسي بعدا جديدا من خلال قرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي جاء فيه عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي وكذا على المستوى الخارجي.

---

[1] - Génes d'Algérie algérienne, Achéve d'anaphase sur les presse ENAG.Reghaver Algérie.

[2] - جريدة بوابة الجزائر، **الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة الجزائرية**(الجزائر)، 2013.

توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

ومن أهدافها على المستوى الخارجي أيضا:[1]

– تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المعنوي والمادي.

– تصعيد تأييد الرأي العام.

– التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا عزلها أو إبعادها عن المجريات الحقيقية في الجزائر وبالتالي تغيير نظرتها.

في جويلية 1957 أرسل "امحمد" يزيد تقريرا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية يلخص فيه النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث نقاط:

- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية.

– **على مستوى الوطن العربي:**

نالت القضية الجزائرية تأييدا ماديا ومعنويا كبيرا من طرف الدول العربية، فقد تحصلت على السلاح والمال والمساندة السياسية في كل المحافل الدولية، كما سهلت هذه الدول لممثلي الثورة الجزائرية فيها بالنشاط السياسي عن طريق مكاتبهم المنتشرة في عواصم هذه البلدان، كما كان للدول العربية الأثر الكبير في تقديم التسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم، وعلى رأس هذه الدول "مصر" التي كان لها الدور الكبير في مؤتمر باندونغ وغيره من المؤتمرات.[2]

[1]- نفس المرجع.
[2]- يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، المركز القومي للإصدار القانونية ، القاهرة ، 2011 ، ص 88.

مثل مؤتمر القاهرة الذي جمع 46 دولة آسيوية وإفريقية في 26 ديسمبر1957 حيث خرج بقرارات هامة للقضية الجزائرية، منها الاعتراف بالكفاح الجزائري، التنديد بالسياسة الفرنسية، والمطالبة باستقلال الجزائر، كما نادوا إلى القيام بمسيرات ومظاهرات في عواصم هذه الدول لصالح القضية الجزائرية يوم 30 مارس 1958، وجعلوا هذا اليوم هو اليوم العالمي للتضامن مع الجزائر المجاهدة. [1]

أما في تونس والمغرب الأقصى فقد كانت تجمعهم وحدة الكفاح ضد مستعمر واحد لذلك كان التنسيق بينها أمرا حتميا في العديد من المؤتمرات التي جمعتهم أهمها مؤتمر طنجة من 27-30 أفريل 1958، والذي فيه اتفقوا على الإعلان عن جبهة دفاع مشتركة ضد السيطرة الاستعمارية كما تقرر في هذا المؤتمر إيجاد خطط عملية كمساندة الثورة الجزائرية وفيه مهدت جبهة التحرير الوطني أرضية تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم إنشاؤها رسميا في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958.

- على المستوى الدولي في الأمم المتحدة:[2]

إنّ الدعم الذي نالته من الدول الإفريقية والآسيوية وعلى رأسها الدول العربية هو السبب الذي أوصل القضية الجزائرية إلى التدويل في الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة متحدين بذلك فرنسا وحلفاؤها في الحلف الأطلسي الذين لعبوا دورا كبيرا في دعم فرنسا الاستعمارية.

بقيت القضية الجزائرية تتناقش في الأمم المتحدة لسبع دورات متتالية من سنة 1955 إلى 1962 حيث لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائرية ممثلة بإطاراتها السياسية دورا بارزا في كل بقاع العالم أكسب تأييد الشعوب لها.

أما الدورة 15 التي عقدت في ديسمبر 1960 اتفقت خلالها المجموعة الإفريقية الآسيوية على نص مشروع تضمن ما يلي: [3]

---

[1]- سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية القديمة و الحديثة**، دار السينما للنشر و التوزيع ، 2009/1430 ، ص 82.
[2]- نفس المرجع.
[3]- أحمد سي علي، المرجع السابق، ص 24.

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.
- تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة مع احترام وحدة الأراضي الجزائرية.
- قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه المشروع، وإجراء استفتاء في الجزائر بإشراف وتنظيم الأمم المتحدة، حيث حظي هذا المشروع بتأييد 63 صوتا ضد 8 أصوات وغياب 27 عن الاقتراع.

الدورة 16 من أكتوبر 1961 اتفقت الجمعية العامة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 38 عن التصويت، على لائحة اللجنة السياسية التي تطالب من الحكومة الفرنسية و الحكومة الجزائرية المؤقتة استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير، واستقلال الجزائر في إطار وحدة الأراضي الجزائرية، والدخول في المفاوضات كان في 15 مارس 1961، وفي شهر مارس 1962 توقف القتال رسميا واعترفت فرنسا باستقلال الجزائر بموجب اتفاقية أيفيان.[1]

المبحث الثاني: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

سجلت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة عودة لافتة للنظر إلى الساحة الدولية، وكان نجاح وساطتها في حل عدد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى، مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية في صناعة حراك دولي وهي القدرات نفسها التي سبق أن صنعت عز ومجد الدبلوماسية الجزائرية قبل اليوم والملاحظة الجوهرية التي تصادف أي متابع لمسار الدبلوماسية الجزائرية، أنها شهدت عهدين ذهبيين، الأول: سنوات السبعينات في 1979، والثاني: مرحلة كانت بعد خروج الجزائر من عزلتها الدولية في السنوات العشر الأخيرة، وانتصارها في معركة الموت أمام الإرهاب الدموية.

[1]- أحمد سي علي، المرجع السابق، ص 25.

والمسجل في كل هذا هو ثابت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئها وعدم تغيرها بتغيير الرؤساء، والوضع الداخلي دون تفريق في المبادئ والأسس التي بنت عليها الدولة الجزائرية سياستها الخارجية.

وكذلك بنت الجزائر سياستها على عدة محددات وهي تدرس السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية وهي تفاعلات بين هذه العناصر وتعرف بأنها حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي.[1]

ولهذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم المحددات والمبادئ السياسية الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

نعني بمحددات السياسة الخارجية الجزائرية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، كما نعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية،[2] فالسياسات الخارجية للدول لا تتحد وتتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات.

اصطلح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية، لأنها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات جغرافية، سياسية، اقتصادية، عسكرية واجتماعية، في حين أن البعض الآخر يصنفها على متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهو التصنيف الذي سنعتمده، بحيث تتفاعل فيه المتغيرات الداخلية والخارجية في بلورة السلوك الخارجي للوحدات الدولية، ولذلك تعرف السياسة الخارجية بأنها نتاج للتفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية والخارجية.

---

[1]- حسين حمدان الحكيم، **بيئة صنع القرار الحارجي السعودي**، مجلة العربية للعلوم السياسية، 1992، ص39.

[2]-.وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية**، الخلدونية، 2006، ص35.

وتعرفها الباحثة "كارول باركل" "Carol M.BARCER" بأنها حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي، وهي في نفس الوقت تعتبر استجابة للمتطلبات الداخلية ومحاولة للتأثير في سلوكيات الدول الأخرى.

فالجزائر مثل باقي الدول لها سياسة خارجية تعتبر انعكاسا لسياستها الداخلية، وهذا ما أثبتته التجارب الزمنية، مع وجود جملة من المؤهلات الداخلية، الجغرافية، الاقتصادية والعسكرية، التي تحدد منطلقاتها في السلوك الخارجي.[1]

وانقسمت إلى قسمين محددات داخلية ومحددات خارجية:

أولا: المحددات الداخلية:

هي محددات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولة أخرى.

وتمثلت فيما يلي:

أ- المحددات الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية: الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير عن سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات الأحداث

---

[1]- نبيلة داوود، **الموسوعة السياسية المعاصرة** ، (القاهرة)، 1991، ص36.

الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود،[1] وبذلك فإن للموقع الجغرافي أهمية في الإستراتيجية الدولية، فالدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارية، وبقدرة حرية على الدفاع والهجوم، على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية، والتي تعتبر دولا متخلفة، وأكثر عرضة للاختراق الخارجي.

كما أن للحدود أهمية واضحة لسلوك الدولة اتجاه محيطها المباشر، وغير المباشر فالدولة التي لها حدود مكشوفة تكون أكثر عرضة من غيرها للهجوم أو الضغط من قبل الدول المجاورة خاصة إذا كان مؤشر القوة لهذه الدولة أضعف من القوى المحيطة لها ولذلك غالبا ما تضطر الدول التي تنطبق عليها هذه الوضعية، والتي حدودها طويلة مع العديد من البلدان إلى إقامة علاقة حسن الجوار دائمة وتعزيزها بمعاهدات حدودية واتفاقيات اقتصادية وخلق مجالات تعاون لضمان سلامة إقليمها.

وتحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول (9 غرب غرينتش و 12 درجة شرقا)، وبين دائرتي عرض (19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا)، وبهذا تكون في موقع إستراتيجي يتوسط القارات (إفريقيا أوروبا، آسيا، أمريكا)، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبعة دول مجاورة فهذا الموقع الوسيط الذي يجعلها قريبة من كل القارات مما يسهل تواصلها معها.

كما إنّ انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط، يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وتتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها[2] هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية، باعتبار الجزائر ترتبط حدوديا ببعض الدول الإفريقية التي تعيش أزمات سياسية حادة،

---

[1]- سميرة نصري، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، (القاهرة) ، 1991 ، ص80..

[2]- المكان نفسه.

نتيجة الانفلات الأمني والانهيار الاقتصادي والذي يعتبر تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته.

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة، والأولى في إفريقيا والعالم العربي بعد انقسام السودان بمساحة تقدر ب2.381.741، أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية،[1] وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، وهذا ما أعجز المستعمرين الذين استهدفوا الأراضي الجزائرية طوال العصور الماضية، حيث استغرق الاحتلال الفرنسي للقسم الشمالي للجزائر حوالي 18 عاما.

تتمتع الجزائر بتضاريس وعرة وسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب، والتي كانت ملاذا آمنا لثوار جبهة التحرير الوطني في حقبة الاستعمار، وهذا العنصر يعتبر من عناصر قوتها للتحصن في حالات وجود تهديدات خارجية.

ب- المحددات الاقتصادية:

وترتكز أساسا على طبيعة الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة وتشمل الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة وتشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز، الموارد النووية وغيرها، والمعادن كالحديد، القصدير، النحاس والموارد الغذائية كالقمح، الذرة، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة يساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية.

والدولة التي تتوفر على الموارد الطبيعية تصبح لها قوة اقتصادية، وبذلك تمل أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة وهي الأداة الاقتصادية التي تمكنها من مكافئة الدول الأخرى أو معاقبتها ومن ثم التأثير على سياستهم الخارجية، كاستعمال المعونة الاقتصادية أو التهديد يقطعها في محاولة لدفع الدولة المستقبلة للمعونة إلى التصرف وفقا لمصلحة الدولة المقدمة للمعونة.[2]

[1]- نفس المرجع، ص38.

[2]- ياسين طاهري ، **المتغيرات الدولية** ، (المؤسسة العربية ، عمان) ، 2005 ، ص39.

الاقتصاد الجزائري يعتمد في نمو الناتج المحلي الخام على عوائد تصدير الكميات المتزايدة من المحروقات، ساعده في ذلك قرب الجزائر من السوق الأوروبية، نظرا لقرب موانئها من موانئ الاستقبال الأوروبية والأمريكية فالقرب الجغرافي يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرة تنافسية بسبب انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل.

إن التركيز على السلعة في تحقيق مداخيل من العملات الأجنبية، وإنعاش برامج التنمية الداخلية في ظل عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في المجال الزراعي وهذا ما سيجعلها عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية في حالة انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار القمح، وقد يؤدي أي حصار على اقتصادها إلى انهياره.

بالإضافة إلى عدم وجود صناعة متطورة، توفي مطالب السوق الداخلية، دون اللجوء إلى الاستيراد أو قادر على تحويل المواد الأولية قبل توريدها، أو صناعة حربية متطورة من أجل تجهيز الجيوش ذاتيا دون الاعتماد على الاستيراد من (روسيا، ال و م أ)، وهذا ما سيكون حائلا أمام الجزائر حيث تعتبر قوة إقليمية عربيا، وإفريقيا مع العلم أنّ أكبر ميزانية تدفعها الدولة تكون في مجال استيراد الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

ج- المحددات البشرية: [1]

إن العامل البشري دور مؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره عنصر مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب مثلما هو الحال في الصين غير أنّ الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، إلا أن هناك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا.

---

[1]- نفس المرجع، ص40.

ولكن ذلك لا يؤثر كثيرا على سياستها الخارجية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية، أما التطور التكنولوجي، فإسرائيل مثلا تملك جيشا يمثل حوالي 16% من مجموع سكانها ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كما أنّ الدول التي تعاني من قلة السكان، تصبح فيها عملية النمو الاقتصادي متوقفة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتوفير الرأسمال البشري، ما يخلق أعباء على السياسة الخارجية للدولة.

بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو أثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة،[1] فللأقلية عدة مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية، كما أنّ تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات.

بالنسبة للجزائر فهي تتوفر على أكثر من 40 مليون نسمة، 70% منهم شباب وهذا يشكل عنصر أساسي من عناصر القوة لها خاصة إذا استطاعت الدولة استغلالها إيجابيا لتحقيق التنمية.[2]

د- المحددات السياسية والاجتماعية:

ترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثر في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في

[1]- نفس المرجع، ص 41.

[2]- محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مكتب النهضة العربية**، 1998، ص08.

عملية صنع القرار، وأكثر دقة في أدوات الاتصال والفعالية البيروقراطية، إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

1- الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري هي إفراز لتراث ديني، متشبع بالتقاليد التاريخية، وبحيرات وتجارب كانت نتاجا لفترة زمنية ماضية، عانى فيها المجتمع الجزائري من مرارة الاستعمار، كما أنه يستمد ثقافته من انتماءاته الإسلامية، المغربية الإفريقية المتوسطة.

نتيجة المتغيرات السابقة فإن المجتمع الجزائري مجتمع ثائر بطبعه يحبذ الحرية، وقد يكون في مرات عديدة عنيفا، فهو يتصور التدخل الخارجي على أنه انتهاك لحقوق وحريات الغير، وذلك نتيجة لما عاناه سابقا في ظل الاستعمار الفرنسي. [2]

لقد أنشأ لدى المجتمع الجزائري حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، حتى لو تعلق الأمر بعمليات الحفظ وبناء السلم أو التدخل في نزاعات داخلية، قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، يعبر ذلك لديه بأنه تدجل في شؤون الغير لذلك تجده ضمن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)، فالمجتمع الجزائري لا يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج الإقليم الوطني، وهذا ما يعكسه النص الصريح للدستور الجزائري " عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية.

يتغير الموقف عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية، فإنّ الانتماء الديني والتجارب السابقة، تلعبان دورا كبيرا في دفع المواطن الجزائري إلى نصرتها،[3] وهذا ما يحدث مع القضية الفلسطينية عندما صرح

[1]- اسماعيل عبد الفتاح ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، (مركز الاسكندرية) ، 2005 ، 19.
[2]- سليم العايب، المرجع السابق، ص19.

[3]- احسن العايب، المرجع السابق، ص20.

"هواري بومدين" (نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة)، وكذلك الحال مع قضية الصحراء الغربية والدعم والاهتمام الذي توليه الجزائر.

ب- المحددات الاجتماعية:

يظهر أثر المحددات المجتمعية على السياسة الخارجية في مجموعة من العناصر أهمها:

1- خصائص الشخصية القومية:

إن الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية، ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، بتلقين الأطفال القيم والعادات والتقاليد الوطنية،[1] فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بمعطيات البيئة التي يعيشون فيها، كما أن طبيعة الشخص تحدد أنواع السلوك الخارجي، ومن ثم يقال أنّ هناك شخصيات وطنية عدوانية وأخرى مسالمة.

2- التوجهات المجتمعية:

ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي توجه معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل على مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والإيديولوجية، ويقصد بالثقافة السياسية نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية، وهي تلعب دورا مؤثرا في الاختيارات السياسية المتاحة للقادة السياسيين، ويميز الدارسون بين الثقافة السياسية وتفويضها في اتخاذ القرارات الأساسية دون مشاركة حقيقية منهم.

3- البناء التعليمي:

[1]- وهيبة دالع، المرجع السابق، ص46-47

يلعب البناء التعليمي دورا هاما في الرفع من مستوى التقدم الحضاري داخل المجتمعات كما أنه يحدد طبيعة وخصائص العناصر البشرية التي تشغل أجهزة ومؤسسات المجتمع مما يخلق وعيا شعبيا يؤثر بشكل أو بآخر في توجهات السياسة الخارجية.

4- الرأي العام:

ونعني به موقف جماهير من الناس اتجاه قضية أو موضوع معين، وقد استعمل جابرييل ألمود (Gabriel Almond)، اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه لسياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات،[1] ففي المجتمعات الديمقراطية الغربية يتمكن الرأي العام من التطور عن طريق ما يحصل عليه من معلومات مختلفة عن طريق قنوات متعددة فيما يتعلق بظروف ومعطيات البيئة الخارجية.

وحيث توجد مجموعة من المؤسسات تعبر عن الرأي العام، يمكن لهذه الأخير أن يصل إلى درجة المحدد الرئيسي في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، لكن لا تلعب كل اتجاهات الرأي العام نفس المكانة والوزن في تحديد السياسة الخارجية، فأكثر الفئات تأثيرا، هي التي تكون على اطلاع بما يحدث في لبيئة الخارجية، نظرا لما لها من اهتمامات ومصالح في ذلك، أما في الدول التي تسيطر فيها السلطة على كل وسائل المعلومات، فإنه بالإمكان استغلال وتوجيه الرأي العام بما يخدم أهداف السياسة الخارجية، وترى المدرسة الواقعية بان الرأي العام يتميز بصفات معينة أهمها عدم المعرفة، وعدم الاهتمام والتبسيط والتغلب الشديد، كما ترى بأنّ صانع السياسة الخارجية يؤثر في الرأي العام أكثر مما يؤثر به، كما أنّه كثيرا ما يتصرف بعكس ما يراه الرأي العام.

---

[1]- اسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص48.

5- التجانس الاجتماعي: تنعكس التركيبة البشرية للدولة على أمنها القومي، باعتبار إن وحدة الدولة تعتمد على مجموعة من مقومات البشرية المرتبطة بالبنية السكانية فيها التي تجمع بين السكان وتكون مشتركة بينهم، مؤلفة من مشاعرهم اتجاه الأرض التي تكوّن الإطار البيئي لهم. [1]

ويدخل في عداد هذه المقومات التجانس اللغوي والديني، والحضري والعرقي، بما يكفل وحدة الفكر والتصور، (فكلما كان التجانس السكاني متناسق كلما شكّل دعامة قوية للاستقرار وتركيب الدولة، لكون أن اللاتجانس يعني (التمزق الداخلي)، بما يترتب عنه من تهديد الأمن القومي للدولة.

وعموما يمكن تلخيص العامل السكاني بحجمه وتركيبته وتوزيعه، على أنّه من المتغيرات الهامة في دعم الأمن القومي للدولة لكن هذا مرهون بمدى وجود سياسة أمنية رشيدة، يدرك أهمية العامل البشري هذا دون إلغاء الجوانب السلبية له.

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في العربية ووحدة الدين ألا وهو الإسلام، مع تشابه كبير بين عادات وتقاليد مختلف ولايات الوطن الجزائري ويجتمعون كلهم على حب الوطن والدفاع عنه.

فبرغم وجود بعض الاختلافات في اللهجات المحلية والتي حاول بعض أعداء الجزائر توظيف ذلك لزرع الشقاق والانقسام في صفوف الشعب الجزائري ولكنهم لم ينجحوا في ذلك لأن الشعب الجزائري معروف بتوحده أثناء الأزمات، والدليل على ذلك الثورة التحريرية.

6- النسق الدولي:

يؤثر النسق الدولي على السلوك الخارجي، للوحدات الموجودة فيه على حسب حجم الدولة (كبيرة، صغيرة، متوسطة)، وكذلك على حسب قدرات الدولة،[2] (الاقتصادية، التكنولوجية والبشرية)،فالدول الصغيرة

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** ، (دار مجدلاوي ، عمان) ، 2004 ، ص49.

[2]- سليم العايب، المرجع السابق، ص21-22.

تكون أكثر عرضة للتأثر بالنسق الدولي والعكس صحيح، وكذلك الحال مع الدول الفقيرة في الموارد والثروات.

نظام التنمية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والضعيفة للتحرك فيه على العكس منه في نظام الأحادية القطبية الذي يقيد حركة هذه الدول.

تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة، وبالتالي فإنّ النسق الدولي يترك أثره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت.

لقد تقلص هامش الحركة للسياسية الخارجية الجزائرية في ظل نظام الأحادية القطبية حيث عرفت خلالها انكماشا وتقوقعا حول نفسها زادته مجموعة مشاكل داخلية، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قلقت كثيرا من حدة موقفها حيال الصحراء الغربية، وكذلك الحال بالنسبة للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب، دعما لحليفتها إسرائيل، وبالتالي فالنسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية.[1]

ثانيا: المحددات الخارجية:

تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد، لذلك فإنّ طبيعة النظام الدولي القائم يلعب دورا مؤثرا في السياسات الخارجية للدول، فإذا كان هذا النظام يقوم على وجود تكتلات ومحاور أساسية وعسكرية، فإنّ ذلك يدفع واضعي السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض في تفضيلاتهم السياسية الخاصة، أو ما يحدثه هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي كانت تنتهجها في سياستها الخارجية، أما إذا كان النظام

[1]- نفس المرجع، ص23.

الدولي لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات الدولية فإنّ ذلك يكون أدى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى كثير من الدول.[1]

ويعرف محمد السيد سليم المحددات الخارجية الجزائرية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي الوحدات الدولية، البنيان، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية.

أ- المحددات الدولية:

يرى "دوتش وسنجر" أن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يوجه كل فاعل دولي إلى أي فاعل آخر، بينما يرى "والتز" بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وازدادت درجة استقرار النسق، لأنه قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينهم، وازدياد عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم بإنشاء التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويضعف قدرتها على رسم سياسة خارجية متكاملة.

ب- البنيان الدولي:

وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها، وقابليتها للتأثير بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية، لأنّ ذلك يؤدي إلى منع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من مناورة الدول المتوسطة، أما في بنيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبيين، فإن كان الصراع بين القطبين الرئيسين فإنّ ذلك من شأنه ان يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى، أما الاتفاق بين هذين القطبين

---

[1]- السيد سعيد، المرجع السابق، ص52.

فإنه يقلل من حرية تلك الوحدات وفي إطار البنيان الأحادي القطبية، والذي يتصف بهيمنة دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول.[1]

ج- المؤسسات الدولية:

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنّها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة كمتطلبات التفاهم الدولي.[2]

د- العمليات السياسية الدولية:

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل ورد الفعل التي ينتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول، وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي.

وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية بيئتها الخارجية إلى تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الخارجية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات، وأوضاع وظروف المجتمعات فيها من حيث البنى والأنماط الاجتماعية السائدة،

---

[1]- المكان نفسه.

[2]- أ. وهيبة دالع، المرجع السابق، ص54.

وكذلك المحيط الخارجي في صورته المادية القائمة، وما يسوده من ثوابت وضوابط تفرض نفسها على صناع القرار كمستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة التفاعل والاندماج في الاقتصاد الدولي،[1]

فالبيئة الخارجية تفتح إمكانات معنية للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانيات التصرف الأخرى البديلة، ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقضت مجالات الاختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية.

إنّ السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات، بمعنى آخر كل أشخاص القانون الدولي من منظور صالحا الوطنية وأهدافها القومية المحددة والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الإقليمي والدولي.

وبالتالي فإنّه يمكن القول أن السياسة الخارجية هي جملة الأهداف الوطنية التي تسعى أي دولة لتحقيقها أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على الظروف الدولية ويترجم ذلك في مجموعة من الإستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي والخلاصة أنه ليس هناك فرق بين صناعة السياسة الخارجية التي هي مجمل النشاطات والجهود التي تفضي لوضع التصور أو الإطار العام لتحرك الدولة والمجتمع على الصعيد الخارجي من حيث الأهداف والمبادئ والتوجهات العامة. [2]

أما اتخاذ القرار فهو يعني المفاضلة أو الاختيار بين عدة بدائل متاحة في ضوء تقدير الإيجابيات والسلبيات لكل بديل ومدى ملائمة البديل المختار للظروف الداخلية والخارجية، ولكل دولة منطلقات

---

[1]- وهيبة دالع، المرجع السابق، ص55.

[2]- يومية الشعب الجزائري، نشر بوساطة فائزة سايح في الحوار يوم 2009/04/09.

ومبادئ تحكم توجهات سياستها تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية فما هي مبادئ ومنطلقات سياسة الجزائر الخارجية؟

1- على مستوى الشعوب:

من البداية نشير إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يحتل على مكانة كبيرة في سياسة الجزائر الخارجية وهو غير قابل للتصرف، لأن الثورة الجزائرية قد ساهمت في إصدار القرار الأممي رقم 1514 المتصل بتقرير الشعوب في تقرير المصير والانتقال يوم 14 ديسمبر 1960.

وذلك بفضل عاملين أساسيين هما: جهود دبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها مداها على مستوى اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر التي تزامنت على صعيد النضال الداخلي مع مظاهرات 11 ديسمبر التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير واستعادة سيادته وقد وصل وقع هذا الإصرار إلى أروقة الأمم المتحدة وكان له تأثيره الإيجابي لإصدار القرار المذكور الذي وظفته دبلوماسية الجزائر المكافحة لاسترجاع السيادة وتقرير المصير.[1]

الذي أعلن رسميا كما هو معروف يوم 5 جويلية 1962 وشرعت الجزائر الدولة في ممارسة سياستها الخارجية وهي تقدر تمام التقدير معاناة الشعوب المستعمرة وتدرك أهمية حقها في تقرير المصير.[2]

وفي ضوء هذا التصور المبدئي، تعاملت الجزائر مع حركات التحرر العالمية كلها دون تفرقة ولا تميز، وقد قال عنها الزعيم الإفريقي الثائر "أميكال كابرال": "إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإنّ الجزائر تبقى قبلة الأحرار والثوار".

[1]- كريم بلقاسم سعودي ، **مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية**، (جامعة الجزائر)، 1993، ص 07.

[2]- نفس المرجع.

ونظرا لصعوبة التطرق لكل مواقف الجزائر إزاء مختلف حركات التحرر في العالم، في محاضرة وقتها محدد، فسنكتفي بقضيتين على سبيل المثال لا الحصر وهما فلسطين والصحراء الغربية، لأنّ مواقف الجزائر كانت ومازال وهي باقية إلى حين تقرير المصير للشعبين في فلسطين والصحراء الغربية.

- **قضية فلسطين:**

إن العلاقات الجزائرية الفلسطينية ليست وليدة مرحلة ما بعد الاستقلال، بل ترجع على الأقل إلى بدايات القرن العشرين وهذا ما تأكده أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية بكل تياراتها الفكرية والسياسة المجمعة على مساندة قضية فلسطين، ومكانة ثروة أول نوفمبر المجيدة لدى الشباب الفلسطيني منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي، الذي رأى فيها النموذج الأمثل للإقتداء به في سبيل التحرر والانعتاق من نير الاستعمار.[1]

وعلى هذه الخلفية والأرضية النضالية، تواصلت العلاقة مع الجزائر الدولة المستقرة بالدعم التام لقضية شعب فلسطين، وللدلالة على ذلك، نشير إلى بعض المنعطفات المفصلية ذات الدلالات الواضحة والساطعة على النحو التالي:

أ– احتضان الجزائر لأول مكتب لفلسطين في العالم:

افتتاح مكتب لفلسطين عام 1963 بالجزائر باسم الحركة فتح وهو الأول من نوعه في العال كله وقد كان نافدة مهمة للتعريف بالقضية الفلسطينية بدعم من الجزائر.

ب– دور الجزائر في تشكيل كيان فلسطيني مستقل:

دافعت الجزائر بوهج الثورة المنتصرة ومن منظور تجربتها النضالية في القمة العربية الأولى التي حضرتها بالقاهرة في شهر جانفي 1964 لصالح التوجه الدامي إلى تمكين الفلسطنيين من كيان يمثلهم وهذا ما توج بموافقة القمة العربية الثانية في شهر ديسمبر من العام ذاته على إنشاء منظمو التحرير

[1]- السيد أمين، **السياسة الخارجية و السياسة الدولية** ، 2002 ، ص 68.

الفلسطينية بقيادة "**أحمد الشقيري**" الذي دافع عن الثورة الجزائرية باستماتة في الأمم المتحدة بصفته ممثلا للمملكة العربية السعودية في خمسينات القرن الماضي، وفي الاتجاه ذاته قامت الجزائر بدور حاسم في القمة العربية السادسة المنعقدة بالجزائر شهد ديسمبر 1973 أثمرت القمة على قرار اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني رغم تحفظ الأردن وقتها.

الدعم الكبير الذي قدمته الجزائر التي لم تقبل بالهزيمة النكراء عام 1967 وظلت القوات الجزائرية مرابطة بمصر وأدت دورا مهما في حرب الاستنزاف التي توجهت بحرب 10 رمضان/ 6 أكتوبر 1973.[1]

د/ تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من دخول المنتظم الأممي:

التذكير هنا بالدور الكبير والحاسم الذي قام به الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" بصفته وزير للشؤون الخارجية في عهد الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" لتمكين الراحل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 وإلقاء كلمته المشهورة التي جاء فيها قوله: "لقد جئت حاملا في يد بندقية الثائر وفي اليد الأخرى غصن الزيتون، فلا تتركوا غصن الزيتون يسقط من يدي".

وهو الذي قال إنه لولا الجزائر ما كنت قد تمكنت من إلقاء خطابي في الأمم المتحدة، ويعود الفضل في ذلك إلى الرئيس بومدين صاحب القول المشهور: "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، ورئيس الدورة السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**"، كما ذكرنا سابقا.

هـ- دور الجزائر في معالجة الانشقاق وإنهاء المخيمات في لبنان:

في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف 1982، وما ترتب عنه من اتهامات متبادلة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وانعكاس، بحدوث انشقاق كبير في صفوف حركة فتح ومنظمة التحرير

---

[1]- المرجع نفسه.

الفلسطينية بدعم من سوريا وصل إلى حد إنشاء تنظيم بديل تحت مسمى جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني برئاسة "**خالد الفاهوم**".[1]

وهو الأمر الذي رفضته الجزائر واعتبرته ضربا للمكاسب التي حققتها الثورة الفلسطينية، وقادت الجزائر مشوارا ومهمّة عسيرة من الحوارات متعددة الأطراف بأبعادها الإقليمية والدولية لدأب الصدع وإصلاح ذات البين بين الفلسطينيين وذلك طيلة 4 سنوات توجت باحتضانها اجتماعات الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني تحت شعار "الوحدة الوطنية" في شهر أفريل 1987 التي أسست نتائجها لمرحلة جديدة من النضال وأعادت المنظمة قوية على المستويين الفلسطيني والعربي.

و/ احتضان الجزائر اجتماعات المجالس الوطنية الفلسطينية 1983- 1986:

عندما ضاقت بالفلسطينيين السبل، بما فيها الدورة الفلسطينية المستقلة يوم 15 نوفمبر 1988 وقبلها احتضان القمة العربية الاستثنائية في شهر جوان 1988 لدعم الانتفاضة الفلسطينية بمبادرة ودعوة من الجزائر. [2]

ز/ استمرار الدبلوماسية الجزائرية بتوجيه من فخامة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة":

إلى غاية الآن، على العهد في بذل كل الجهود الممكنة على كل الجبهات بالتمسك بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير واسترجاع أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وهذا ما شددت عليه رسالة الرئيس بوتفليقة التي وجهها إلى الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر 2014 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني "29 نوفمبر من كل عام" ويمكن الإشارة إلى بعض ما جاء فيها في الآتي:

---

[1]- صالح بن القبي، المرجع السابق، ص23.

[2]- صالح بن القبي، المرجع السابق، ص24

- تجديد التأكيد على موقف الجزائر الثابت والمتمثل في نصرة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.
- اعتبار سياسة الاستيطان وتهويد القدس الشريف و الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة عقبة أساس أما المساعي الرامية إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
- تثمين مبادرة الأمم المتحدة في جعل سنة 2014 سنة للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتذكيرها بمسؤولياتها التاريخية لإنصاف هذا الشعب.
- الدعوة إلى تكثيف الجهود على كل المستويات، بما في ذلك الدبلوماسية متعددة الأطراف للإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

كما تقرر في المادة 92 الباب الأول، الفصل السابع هذا الحق حيث جاء فيها: [1]

يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتميز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعد أساسيا في السيادة الوطنية، ويرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري بعلاقات حسن الحوار ونظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا وقد مارست مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه في سياستها الخارجية اتجاه الشعب الصحراوي لتقرير مصيره.

وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب الحركات التحررية وهي صاحبة تجربة مريرة في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها تفرض على الجزائر التزاما كبيرا بتأييد الموقف الصحراوي، فمثلا إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الصحراوية، لوجدنا أن الالتزام الجزائري اتجاه القضية الثانية يكون أكبر بحكم أنها دولة جوار وعدم إستياب الأمن فيها قد يمس أمنها القومي، زيادة

---

[1]- نور الدين خندوري ،**مترجم في السياسة الدولية ومبادئ في الدبلوماسية** ، (الجزائر)، 2006، ص 22.

على ذلك فإنّ أي قضية تحرر في العالم إن لم تكن لها مساندة قوية من الدول فإنّ تلك الحركة لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان. [1]

كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يوم 5 أوت 1979، واعترفت به بموجب اتفاق الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وموريتانيا وتونس سنة 1983، وكانت الجماهيرية الليبية هي الأخرى تحذو نفس السياق واعترفت بحق الشعب الصحراوي بممارسة حقوقه وتقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنّها شهدت قطيعة دامت سنة بسبب استمرار الدعم الجزائري للقضية الصحراوية.

تأكيد الجزائر على هذا الحق كمبدأ مقدس في سياستها الخارجية، وحرصها عليه ذهب بالدول إلى بعض الكتابات في تلك الفترة أن الجزائر كمية الدورة.

ومن المواقف المسجلة الدبلوماسية زاد هذا المبدأ نشهد الجزائر في المؤتمرات والقمم التي اتخذت سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي والتي قادت لتكريس مبدأ الحل السلمي في العلاقات الدولية حيث جاء هذا في خطاب "**محمد بجاوي**" سفير الجزائر لدى هيئة الأمم المتحدة في عقد الندوة ال 36 للجمعية العامة بتاريخ 6 أكتوبر 1981.

(إن السلام في العالم خاصة ما تعلق بحرية الشعوب لا يمكن أن يقوم بدون تنمية السلام). [2]

2- مبدأ حسن الجوار:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ الزمن القديم بتمسكها بالمبادئ التي المجتمع العالمي وتطبيق مبادئ القانون الدولي المعاصر في ممارسات السياسة الخارجية منذ استرجاع سيادتها الوطنية 1962، سيما فيما يتعلق بأهم المبادئ التي ترتكز عليها عبر العلاقات الدولية المعاصرة. [1]

1- محمد بجاوي، **الجزائر والأحداث الدولية**، في: مجلة صادرة من وزارة الشؤون الخارجية، 198، العدد 02، في: http//www.mae.dz

2- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص36.

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ تنص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول ابتداء من المادة 86 إلى (المادة 93)، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز.

وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية إلا أن الجزائر أعطت هذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها وهذه القاعدة المعروفة بحسن الجوار اصطلحت عليها الجزائر تسمية علاقات "حسن الحوار الإيجابي" الذي ورد في أواخر سنة 1981 في خطاب الأمة للرئيس الشاذلي بن جديد، الموجه لنواب المجلس الشعبي الوطني، ومفاده أن الجزائر التي تعبر جزءا رئيسيا في المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى المجموعة الصحراوية فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي لتنمية العلاقات بينها وبين باقي الدول.

إنّ حسن الجوار البسيط يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا في حد ذاته ليس كافيا كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما أن الصفقات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر.[2]

فالجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن دون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ولا

1- عمر صدوق، **تطبيق مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسات الخارجية الخارجية**، في: أحمد طالب الإبراهيمي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، 1989.

2- محمد الهواري ، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد، 2013، العدد 04 ، في :http:/// www.arabtimes.com

تتعدى على أقاليمها لكنها لا يمكن أن تسمح بوضع قواعد عسكرية بالقرب من حدود الدول المجاورة، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية. [1]

لكن لا تدعم التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور، من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين هذه الدول وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية التعاون لتحرير المبادلات بين الدول لتصبح مصالح دول الجوار الواحد مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتماشى بمجرد سوء تفاهم.[2]

3- مبدأ ضبط الحدود:

تعتبر الحدود السياسية بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة وهذه الحدود أثارت وما زالت تثير العديد من المشاكل، فكل دول العالم تعاني من مشكلة الحدود من بينها الجزائر التي لم تتمكن من الفصل النهائي في مسألة حدودها مع جيرانها مما جعلها عرضة للعديد من الانتهاكات، فإلى أي مدى أثرت مسألة الحدود الجزائرية على جغرافيتها السياسية.

نظرا لاتساع مساحة الجزائر، إذ تبلغ طول حدودها مع جيرانها حوالي 7000 كلم، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا 982 كلم، وموريتانيا 463 كلم، أما الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200كلم، وعرفت الجزائر غداة الاستقلال مصاعب كبرى وتحديات خطيرة أثارتها مشكلة لحدود وفي مقدمتها المغرب، تونس، ليبيا، (مسألة الحدود) ورضت الاعتراف بها بحجة أنها من مخلفات الاستعمار.[3]

1- الجزائري في عهد الشلدلي بن جديد، في: http:// www.arabtimes.com

[2]- محمد فجالي، ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار، الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 1990، ص198-199.

[3]- محمد المختار الزروقي ، **دراسة السياسة الخارجية**، القاهرة (مكتبة الأنجلو المصرية)، 2005 ، ص 96.

تحركت الدبلوماسية الجزائرية وركزت جهودها على تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي القريب، قبل التطرق إلى معالجة مسألة الحدود مع دول الجوار، وهي تدرك أن هذه المسألة لا تحل عن طريق استخدام العنف والقوة، لذا انتهجت سياسة تركزت على مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" مع الدول الأخرى فقد عقدت معها الاتفاقيات التالية:[1]

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود الجزائرية وجمهورية مالي، الموقعة في 08 ماي 1983 والمصادق عليها في 28 ماي 1983.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر والنيجر الموقعة بالجزائر في 05 جانفي 1983 والمصادق عليها في ماي 28 ماي 1983.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وتونس الموقعة بالجزائر في 03 سبتمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.
- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وموريتانيا الموقعة بالجزائر في 13 ديسمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.
- المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين البلدين والموقعة بالرباط في 15 جوان 1972 والمصادق عليها في 17 ماي 1973.

تتمتع الجزائر بموقع جيو إستراتيجي وبمساحة شاسعة جعلتها في خلاف دائم مع الدول المجاورة لها حول بعض المناطق الترابية وعلى الرغم من تمكن الجزائر من التوصل إلى اتفاقيات لحل هذه الخلافات إلا أن هذه الاتفاقيات تبقى أحكام ابتدائية يمكن استئنافها في أي لحظة.[2]

[1]- محمد فجالي، المرجع السابق، ص301-304.

[2]- محمد المختار الزروقي ، مرجع سابق ، ص ص 98.

لذلك ظلت متمسكة بمبدأ ضبط الحدود وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في الحفاظ على هذه الحدود ضمانة أكبر لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي وتفادي أسباب النزاع حولها، فتصبح الحدود الإقليمية منطقة تواصل وتفاعل في مختلف الميادين لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد الاستقلال.

4- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نصت العديد من مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبار أن المبدأ المصاحب والمكمل لسيادة الدولة هو مبدأ عدم التدخل، والجزائر من الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ المنظمات التي لا تنتمي إليها، إذ ترى أن التقييد بهذا المبدأ يفرض احترام متبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها لأن الإخلال بذلك يؤدي إلى نزاعات لا تنتهي فيحدث تداخل بين التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الدفاع عن النفس.[1]

وبالتأكيد فإن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير على السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد ببعض المدنيين لمعالجة الكوارث المستعصية، إلا أنّ الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان.[2]

لكن بالرغم من سعي الجزائر للحفاظ على موقفها والاستمرار في تبني مبدأ عدم التدخل، أصبح الموضوع أكبر من أن تتحكم فيه في ظل التحولات الدولية المتسارعة، حيث أن القانون الدولي في

---

[1]- محمد فجالي، المرجع السابق، ص175.

[2]- محمد نور فرحات، الإرهاب وحقوق الإنسان، 20-04-2013، في:

http//www.AQ-ACADEMYORG/DOCD/ALEHAB052015.PDF

ظل هذا النظام العالمي الجديد أصبح إحدى أدوات اختراق حرمة الاختصاصي الداخلي والوسيلة المثلى للحد من السيادة وفي ذلك كتب "**براين أوكارت**" تحت عنوان "تألم السيادة" ما يلي: إنّ الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الاعتماد المتبادل الشامل، ذلك أن الاهتمام بآلام الإنسانية وبحقوق الإنسان كان عادة ما يتوقف في الماضي عند الحدود.[1]

5- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

وفقا للمادة 93 من الدستور فإن سياسة الخارجية الجزائرية تقوم على أساسين وهما دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمصلحة التبادلية وأهم محاور هذا التعاون بالنسبة للجزائر وفقا للميثاق الوطني سنة 1986 فهي محور الغرب العربي، والمحور العربي، والمحور الإسلامي، والمحور الإفريقي، والمحور المتوسطي، ومحور العالم الثالث وفتاك دان التعاون جنوب بات ضرورة ملحة،[2] ولا بد منها ولتطبيق هذا المبدأ وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب حتى نهاية التسعينات.

في حين يعتبر تعاون الجزائر مع تونس من أبرز مظاهر التعاون حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية وأثمرت هذه الجهود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس وامتد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع

---

[1]- بلقاسم لحلوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجيستر في القانون الجنائي الدولي، الجزائر 2004،

ص55-56.

[2]- عمر الصدوق، المرجع السابق، ص09.

شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع الاستثمار المشترك بين البلدين إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تستقبل إجمالي حوالي 2200 عامل.

وفي الميدان التجاري والمالي تم إنجاز أهم مشروع وهو إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإنهاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين.[1]

---

[1]- محمد فجالي، المرجع السابق، ص 304-310.

الفصل الثاني :
التأثير والتأثر في ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: البيئة القرارية للسياسة الخارجية الجزائرية.

إن البيئة الداخلية للدولة هي وصف يعبر عن كل ما هو موجود ويتفاعل داخل حدود الدولة وينم عن متغيرات ومقومات كثيرة بعضها مادية وغير مادية، وهي تتفاعل فيما بينها لتكون ضاغط على صانع القرار السياسي لكي تبين مواقف واتجاهات معينة دون أخرى.

إن هذه البيئة بكل ما تشتمل عليه من مقومات ضعف وقوة، كانت ولا تزل ضاغطة في تأثيرها على صانع القرار السياسي الجزائري على انتهاج مواقف مع مقومات الداخل، فهي تحتوي على تنوع قومي وديني وسياسي لا يمكن إغفاله عند رسم السياسة الخارجية الجزائرية وهذا لتسوية علاقاتها الدبلوماسية، أضف إلى ذلك العوامل التاريخية للجزائر ذلك أنها مرت بمرحلة استعمار وسيطرة أجنبية.[1]

المطلب الأول: صناعة قرار السياسة الخارجية الجزائرية.

إن عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية تبدو مسألة فصلت فيها الدساتير والمواثيق الوطنية: فالبرلمان والرئاسة ووزرات السيادة (الدفاع، الخارجية، الاقتصاد، الداخلية، العدلية، ...) هي المؤسسات الرسمية الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية وأدائها، وقد تشاركها قوى أخرى، كأجهزة المخابر وقوى خفية أخرى وشخصيات سياسية وتاريخية ذات الثقل الواسع في المجتمع.

تظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في عملية القرار السياسي، حيث يلاحظ منح الدساتير الثلاثة لأعوام 1926، 1976 و1989 سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين، الداخلية والخارجية، فهو يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها، ويجسد وحدة القيادة السياسية

---

[1] - عبد الإله بلقزيز، **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسياسة في كتاب الجيش والسلطة في الوطن العربي،** (بيروت، مركز الدراسات العربية)، ص15.

للحزب والدولة، ويتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني، ويقرر السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي، ويقوم بقيادتها وتنفيذها، ويجدد صلاحيات أعضاء الحكومة طبقا لأحكام الدستور، ويترأس مجلس الوزراء والاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب والدولة، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين، ويعين سفراء الجزائر والمبعوثين فوق العادة للخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامه، ويبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.[1]

وقد تعمقت وتوسعت هذه الأفكار في دستور 1989/2/23، حيث تركزت كلية أهم السلطات في يد رئيس الجمهورية.

لكن أثناء التطبيق، فإن الأمور قد تأخذ منحى آخر، فقد يتم استغلال هذه السلطات إلى حد التناقض مع نص الدستور ذاته، سواء من قبل رئيس الجمهورية أثناء أداء مهامه، أو عند ترك أو تفويض مساعديه للقيام ببعض المهام.

إن هذا قد نجده كذلك في نشاط العديد من الدول، بما فيها الدول الراقية.

ففي ما يخص قرار تعيين الوزراء في الجزائر مثلا، فإن الأمر يعود وفقا للدساتير إلى رئيس الجمهورية، ولكن في الواقع قد تشاركه قوى أخرى، أو قد يتولى ذلك بعض الأشخاص باسم الرئيس عبر استغلال ثقة هذا الأخير فيهم. وفي كل الحالات، وخصوصا في الحالة الأخيرة، قد تدخل العلاقات الشخصية والقرابة العائلية والصداقات (بالمعنى السلبي) وحسابات أخرى ليس لها صلة برسالة الدولة (هي في الحقيقة رسالة نبيلة)، وبالتوازنات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع.[2]

1- نفس المرجع، ص16.

2- سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية خلفيات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) 1996، ص 67.

ومنذ أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 ضعف دور الرئاسة في هذا المجال، حيث أصبح هناك نوع من التحدي من قبل الوزير الأول (وقوى أخرى ظاهرة وخفية لرئيس الجمهورية وللمؤسسة الرئاسية عموما) في ما يتعلق ببعض القرارات أو السياسات المهمة، ويبدو أن الرئيس الجديد، الجنرال اليمين زروال، فهم هذه المسألة، لذلك بدأ يزيح السياسيين المنافسين من طريقه، حتى يعيد من جديد إلى الرئاسة هيبتها وتحكمها في القرارات، خصوصا منها ذات الصلة بالمعطلات التي يعانيها المجتمع منذ مدة، حتى لا يكون هناك تناقض بين رئاسة الحكومة و رئاسة الجمهورية.

لهذا باشر إلى تعيين "تكنوقراطي" الوزير الأول، وهو "مقداد سيفي"، خلفا للسياسي "رضا مالك"، حتى تبقى الأمور السياسية للرئاسة، غير أن رئيس الجمهورية الجديد لابد من أن يتعاون مع المؤسسة العسكرية (مركز السلطة السياسية)، على الرغم من احتفاظه بمنصب وزير الدفاع ويستشير بعض القوى الخفية والعائلات أو السلالات المهمة والمعارضة في اتخاذ القرارات وفي معالجة المشاكل المطروحة في المجتمع.

أما بشأن اتخاذ القرار بشكل عام وعبر مراحل تطور المجتمع الجزائري، فإنه من الناحية العملية تبدو إشكالية صنعه مقتصرة في غالب الأحيان على بعض للأشخاص وما يزيد المشكلة تعقيدا أن هؤلاء الأشخاص قد يصنعون القرار من دون دراسة مسبقة تقوم بها أجهزة أو معاهد جامعية مختصة، مكتفين في ذلك بالمعلومات المقدمة من قبل الأجهزة الرسمية التي قد تكون أحيانا غير دقيقة.[1]

الملاحظة الأخرى وكقاعدة عامة، تتسع عملية صنع القرار في الوقت السليم إلى إشراك قوى عديدة، بل مدها إلى فئات اجتماعية واسعة كمحاولة لمعرفة رأيها بشأن أمور جوهرية، كما حصل مع الميثاق الوطني لسنة 1972، أما في وقت الحرب 1923 مع المغرب، حرب الصحراء الغربية، المناوشات العسكرية مع ليبيا (1984–1987)، حروب الشرق الأوسط، أو أثناء الأزمات، فإن هذه العملية تصبح

---

[1]- المكان نفسه.

من نتاج بعض القوى أو بعض الأشخاص فقط، زاد إلى ذلك أن بعض الأحداث تتطلب أحيانا بتا سريعا، الأمر الذي يقتضي اقتصار عملية صنع القرار على بضعة أشخاص، هذا لأن تسارع تلك الأحداث واحتمال مسها بالأمن القومي مثـــــلا لا يسمحان

(بسبب عامل الزمن) باستشارة مختلف القوى وتنظيم مناقشات داخل البرلمان، وهذه مسائل تشترك فيها عموما غالبية الدول كذلك.

عندما يصنع القرار يحال على المجلس الشعبي الوطني أو البرلمان للموافقة، والملاحظة هنا أن البرلمان لم يتمكن منذ تأسيسه غداة المصادقة على دستور 1972 إلى يوم حله قبيل أحداث 1992/01/11، من مناقشة المشاريع المقترحة عليه بموضوعية واستقلالية.[1]

وظل يتأثر بتوجيهات الحزب، الذي كان يلعب دور الغطاء للصفوة الحاكمة، فلم يحدث في تاريخ هذه المؤسسة أن عارضت مشروع قرار معين، باستثناء المشروع الذي تقدم به "**قاصدي مرباح**" كبرنامج لحكومته، ولكن هذا يدخل في الحقيقة في إطار حسابات سياسية تسببت فيها جبهة التحرير الوطني للضغط على الوزير الأول بعد تمرده عليها، –وبعد ترقيع المشروع– الذي حافظ على روح النص، أوصى الحزب البرلمانيين (وهم كلهم مناضليه أو تابعين له) بالموافقة على مشروع أول حكومة شكلت بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1977.

الواقع أن البرلمان ومعه الحزب ظلا يقومان بدور الدعاية والتغطية الإيديولوجية والدستورية والقانونية للقرارات المتخذة ضمن الأوساط المهيمنة والشعبية، وكذلك على المستوى الدولي، ولم يساهما في وضع القرار أو التصدي له، باستثناء الفترة 1982–1988، حيث ساهم بعض قادة الحزب الذين كانوا يشكلون جزءا من الصفوة الحاكمة في عملية صنع القرار السياسي.

[1]- اسماعيل عبد الفتاح ، مرجع سابق، ص68 .

أما بعد أحداث 11 كانون الثاني/ يناير 1992، فقد تعقدت الأمور بسبب تعليق نشاط المؤسسات الدستورية، على الرغم من الدور الشكلي الذي كانت تقوم به، وانتشار الأزمة السوسيو – سياسية، وكان من نتائج ذلك انحسار أكثر لعملية صنع القرار عند بضعة أشخاص قد لا يفوق عددهم أصابع اليد.

فعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات لم تخرج العملية المذكورة من هذا الإطار، وعلى الرغم من هذا حدث خلافات عديدة طرحت نفسها بشدة ضمن هذه الحلقة الضيقة بخصوص مواضيع عدة وعلى مستوى .... عدة.[1]

ويكفي الإشارة إلى الخلافات الحادة بين آخر رئيس للمجلس العلى للدولة "**علي كافي**" والوزير الأول "**بلعيد عبد السلام**"، بخصوص إدارة الأزمة/النزاع، انتهت برحيل هذا الأخير، وكذلك الخلاف الذي تناقلته الصحافة بين الرئيس الجديد "**اليمين زروال**"، والوزير الأول "**رضا مالك**".

وعلى الرغم من تكذيب هذا الأخير هذه المعلومات، إلا أن مؤشرات عديدة تبين أن الخط السياسي للوزير الأول (المعارض على ما يبدو للحوار مع الجبهة الإسلامية والجماعات المسلحة)، يتناقض تماما مع خط الرئاسة (الذي لا ينفي مبدأ التحاور مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

وهذا ما يفسر استقالته، أو إقالة "**رضا مالك**" من مهامه (نيسان/ أبريل 1994) بعد يومين فقط من توقيع حكومته اتفاقا مع صندوق النقد الدولي يقضي بعزم الجزائر على إعادة جدولة مديوناتها التي تتراوح بين 26–30 مليار دولار.

لا يفوتنا القول بهذا الصدد أن صاحب القرار بحاجة إلى استقرار نسبي داخل المجتمع كي يقوم بمهامه على أكمل وجه، وأيضا إلى أهم المعلومات، أكانت متناقضة أم متكاملة، مع التأكد من مصداقيتها، وإلى خبير السلطة الذي يكمن دوره في تقديم مجموعة خيارات من القرارات وإنارة الحكام بتفاصيل دقيقة أخرى تشمل –على حد سواء– السلبيات والإيجابيات سواء تماشت أو تناقضت هذه أو تلك

---

[1]- سميرة مصري، مرجع سابق ، 35.

مع ميول الرئيس السياسيين ومصالحهم، وإلى تعاون كل القوى معه، حتى يتخذ أفضل الخيارات المقدمة له.[1]

ويبدو أن صانع القرار الجزائري في المجالين الداخلي والخارجي يفتقر منذ مدة إلى العديد من العوامل.

كما أن المفاوض الجزائري قد يشعر –كما أشرنا أعلاه– بالضعف لدى التقائه بممثلي الدول المتعاملة مع بلاده بسبب التناقضات الحاصلة في المجتمع بالتالي يصعب عليه انتزاع بعض المصالح أو تحقيق بعض الفوائد، فمن دون شك، أن يشعر وهو يفاوض بتمزق نتيجة تمزق المجتمع إلى ولاءات متعددة ومتنافرة، كما أنه يحس من دون شك أن مفاوضه يدرك ما يحصل لبلاده الأمر الذي يعني إمكانية الضغط عليه، –انطلاقا من ذلك– لفرض بعض الشروط عليه خصوصا إذا كانت الجزائر بحاجة إلى خدمات بلاده.

وقد كان الرئيس "**بومدين**" يدرك ذلك، لهذا اهتم أولا بإرساء قواعد استقرار المجتمع، وعندها راح ينشط في الخارج لأغراض شتى من بينها دعم هذا الاستقرار ذاته وفي ذلك فإنه وفر لصانع القرار الخارجي ولمنفذه "المجال المطلوب"، للقيام بعمله، ومن ثم أداء دوره في الحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع والدفاع عنها.[2]

فمن الاساليب التي تساعد على عملية صنع القرار السياسي في الدولة هي:

1– أداء السياسة الخارجية الجزائرية وتجسيد القرار السياسي الخارجي:

أما إذا انتقلنا إلى كيفية أداء الساسة الدولية للجزائر وتجسيد القرار السياسي الخارجي، فالظاهر أن المسألة لا تنحصر فقط في الرئاسة وبعض الأجهزة الخاصة ووزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد و

---

[1]- محمد هبة علي ، **السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية** ، (الاسكندرية ، مصر) ،1971 ، ص 12.
[2]- نفس المرجع، ص69.

المحروقات والمناجم، وإنما تتسع لتشمل كذلك مصالح العلاقات الدولية في بعض الوزارات الأخرى (التجارة، التعليم العالي، الثقافة، والاتصال... الخ).

والمؤسسات (سوناطراك، الحديد والصلب... الخ).

غير أن هذا الأمر ظل يتم برسم من الرئاسة: فعملية أداء السياسة الخارجية تنطلق من أعلى هرم في السلطة (رئاسة الجمهورية)، حيث يوجد ممثلو القوى المتحكمة في القرار الخارجي، ثم يتم توزيعها على مراكز عدة بهدف الرغبة في تنفيذها، وبالتالي محاولة تحقيق الأهداف المتوخاة منها وفي كل الأحوال، فإن الرئاسة تظل تتحكم في كل مراحل أداء السياسة الخارجية، حيث إن المصالح المشاركة في هذه العملية تبقى مرتبطة بتقاريرها وتقييمها للوضع في رئاسة الجمهورية حتى أصبح بعضهم يصف تنقلات وزير الخارجية بكونها لا تعد سوى إحدى قنوات الاتصال للرئاسة بالعالم الخارجي.[1]

وإذا كان في هذا الجانب من الصحة، خصوصا في النصف الثاني من الثمانيات إلا أن شخصية، وحنكة وذكاء وتجربة وثقافة ودراية وزير الخارجية وغيره من الأشخاص الملقى على عاتقهم كذلك تنفيذ السياسة الخارجية في البلد أو المنطقة المرسل إليها، يتوقف عليها إلى حد ما نجاح الدبلوماسية الجزائرية أو عدم نجاحها في هذه المهمة أو تلك.

قد تنفرد رئاسة الجمهورية وحدها أحيانا بأداء بعض المهمات الخارجية السرية أو ذات الطابع الخاص، بل أن الأمر قد يوكل إلى شخصية محددة دون سواها، وهي مسألة تعتبر عادية عرفتها كل الأنظمة المتعاقبة على الجزائر منذ الاستقلال، بل أثناء حرب التحرير، وهي أيضا وبصفة عامة، قاعدة باقية تميز عمل جل الأنظمة السياسية في العالم.

[1]- سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع)، 1990، ص248.

2- مراكز صنع القرار في السياسة الجزائرية:

في البداية لابد أن نشير إلى أن مراكز صنع القرار قد تعدد وتنوع، وتختلف درجة أهمية وتأثير كل حسب موقعه في النظام السياسي، وحسب ما يحوزه من صلاحيات وإمكانات، وكذا مدى اهتمامه بمجال السياسة الخارجية بذاتها، وعلى هذا الأساس تترتب القوى والمؤسسات في التأثير من الأكثر إلى الأقل وإذا كان من الصعوبة وضع معايير لقياس هذا التأثير، فإنه يضاف إليها عدم الوضوح والمعرفة الحقيقية للفاعلين المساهمين في صنع قرارات السياسة الخارجية، كما أن تنوع وتعقد مسائل هذه الأخيرة، يؤثر على ترتيبية هؤلاء الفاعلين أنفسهم، وبالتالي هذه الترتيبية نفسها غير ثابتة على الأقل من الناحية النظرية.

إذن وتأسيسا على ما سبق فإن تحديد أي الفاعلين أكثر تأثير في صنع القرارات السياسية الخارجية أمر في غاية الصعوبة، بيد أن عددا من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية يتكلمون عن مؤسستين تحبذان عملية صنع القرار السياسي عموما، المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة الأولى بصفتها المانع الفعلي للقرار السياسي، والثانية تحاول أن تنتزع هذا المركز للتطابق سلطتها الرسمية أو الشكلية مع السلطة الفعلية، وخاصة بعد مجيء الرئيس "**بوتفليقة**".[1]

ومن أهم مؤسساتها هما:

أ- المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجيش بالتعريف مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بأمرة السلطة، إنه مؤسسة الأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة، وعليه فإنه يمتنع عن الانشغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المستوفة بها دستوريا.

---

[1]- المكان نفسه.

إن هذا الحياد يقتضيه تموقعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وبالتالي هو مجال إجماع بعكس مجال السياسة والمنافسة الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناه الواسع، حيث يتبع المواطنين تقرير مصيرهم السياسي وفق إرادتهم المشمولة بضمانات القانون.

إذن يمكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة، ولا يخضع لها إلا في إطار ما حدده الدستور، وهذا ما يؤدي به إلى أن ينأى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعتري مجال السلطة. [1]

إذا كان هذا الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الديمقراطية الحديثة، فإن ما عرفته الجزائر شأن آخر سنذكره فيما بعد.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش خاصة في الدول الغير ديمقراطية بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي:

1- احتكار القوة.

2- أنها أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي.

3- أكثر المؤسسات الوطنية تقدما من الناحية العسكرية، التكنولوجية، والتنظيمية.

4- الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها، وغياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة.

إن هذا وغيره، أدى بالمؤسسة العسكرية لأنها تتدخل في شؤون السياسة، ففي نقطة أولى بشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة ثانية وبسبب موقعها المنفرد، تعتبر المؤسسة

[1] Maria Rogina – Sarares de lima, Fareige policy and demacracy : Apriliming Analysis.

العسكرية، أن لها رسالة اجتماعية ووظيفة سياسية خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة وجب تأديتها.

أما النقطة الثالثة فيمثلها كل من فاينر (S.Finer) وهنتنغتون (Huntington) في أن تدخل المؤسسة العسكرية في الأمور السياسية ينم عن عجز السلطة المدنية[1] في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والأدوات الأخرى للسيطرة، وليس صحيحا أن إنخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل.

وبالمقابل فإن ما يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشؤون السياسية ليس الاحتراف العسكري فقط، وإنما وجود تقاليد راسخة من الاستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياسية.

ب- مؤسسة الرئاسة:

يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا وجب أن لا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة، في محيط دولي مليء بالخصوموتأسيسا على هذا التجنيد يجد أساسه كذلك في:

1- تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية أدى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية.

2- يمكن لشخص واحد كرئيس الهيئة التنفيذية أن يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان.

3- السرية التي عادت ما تتسم بها الشؤون الخارجية.[2]

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

وينتج عن هذا أن يكون تدخل البرلمان في المجال الخاص بالشؤون الخارجية تدخلا لاحقا إذ لا يأخذ المبادرة في القرارات السياسية الخارجية، وإنما يقتصر دوره على الموافقة أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية، وضمن هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع القرارات السياسية الخارجية، وفق نظرية المجال المحجوز الذي تعتبر أن عملية صنع القرار، هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة.

ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية واستقرارا نسبيا مقارنة بالحكومة، وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب، خاصة إذا كانت الحكومة عبارة عن ائتلاف حزبي في الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية، وتخصيصا المؤسسة الرئاسية، لما تتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية، بناء على طلب رئيس الجمهورية، أو رئيس إحدى الغرفتين، كما أوردت المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996.[1]

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

إن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت وفية للنهج الذي اتخذته منذ ظهور الحكومة المؤقتة فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من السمات الواضحة، هذه السمات يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواءا أكانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال، ومن هذه السمات يمكن ذكر:

- سيطرة العوامل الشخصية للرئيس.
- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية.

[1]- سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص250.

– الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة كما حدث في النزاع الأثيوبي الأريتيري ، الصومالي الأثيوبي، الإيراني العراقي.

أ– العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

للعوامل الشخصية دور كبير في السلوك الخارجي للجزائر وهذا منذ استقلالها في فترات حكم الرؤساء، فمن "بن **بلة**"، "**بومدين**"، "**الشادلي**"، "**زروال**"، "**بوتفليقة**" ظلت الجزائر وفية في سياستها الخارجية للعوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار لديها.[1]

فقد اتسمت الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها، إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة عل حق السياسة الخارجية، تخطيطا أو تنفيذا، منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في توجيه وتحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

فدستور 1963 في مادته الثامنة والخميس منح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة فهو الذي يوجه وينسق السياسة الخاصة بالدولة، سواء كانت داخلية وخارجية.

ونفس الشيء بالنسبة لدستوري 1976، الذي يقرر بموجب الرئيس السياسة العامة للأمة،وكذا دستور 1989 الذي تنص مادته رقم 74 أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية ويوجهها فهو الذي يغيث سفراء الدولة والمبعوثين إلى الخارج، كما يتعلق نشاطه بإنهاء مهامهم، كما يتسلم أوراق اعتماد ممثلي الدول وإنهاء مهامهم، وكذا دستور 1996 في المادة 77.

سيطرة الرئاسة على السياسة الخارجية لا تقتصر على الناحية الدستورية فقط، بل هي مسيطرة فعلا فالمؤسسة العسكرية رغم فعاليتها على المستوى الداخلي إلا أنه لا دخل لها في الشؤون الخارجية، إلا في الحالات المتعلقة بالأمن القومي وذلك لنقص تجربتها. [1]

---

[1]- سعيد بوشعير، مرجع سابق ص 251

هذه السيطرة من طرف الرئيس على صنع القرار، يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها وهذا ما يؤدي إلى تغيير هذه السياسة مع تغيير الرؤساء، وذلك أن لكل منهم طريقته في صنع القرار وإستراتيجيته التي يعتمد عليها، ناهيك عن الخلفيات التي ينطلق منها.

وبالتالي في أن تتغير السياسة بتغير الرؤساء فعند قدوم الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" أصبحت الدولة الجزائرية أكثر تفتحا على الرأسمالية، بينما كانت في وقت الرئيس بومدين لا ترى عن الاشتراكية بديلا وبالتالي فإن هذا التغير في صنع القرار، قد يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية بشكل تدريجي دون المساس بالمبادئ العامة لها.

لتصبح بذلك السياسة الخارجية للجزائر تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها، فالسياسة الخارجية في وقت "**بوتفليقة**" وزير الخارجية السابق والذي نال مناصب في المتحدة، ليست نفسها السياسة الخارجية للرئيس السابق "**اليمين زروال**" الجنرال.

في الطابع العسكري للثاني والدبلوماسي للأول، يجعل من السياسة الخارجية للرئيس "**بوتفليقة**" أقوى من السياسة الخارجية للرئيس"**زروال**"، وبالتالي تصبح هذه السياسة تتقدم أحيانا وتتخلف أحيانا أخرى وذلك حسب اهتمام صانع القرار بها.[2]

ب- النشاط السياسي أثناء الأزمات:

إن الإطار الأزموي عامل مهم في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات ومن خلال هذا العامل يمكن أن نفهم لماذا تنشط السياسة الخارجية الجزائرية، وإنما هناك تجارب تاريخية ومعاصرة أخرى يمكن إخضاعها لنفس الفترة.

---

[1]- عديلة محمد الطاهر،**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، (مذكرة ماجستار، جامعة قسنطينة): 2005 ، ص 82-84.

[2]- نفس المرجع، ص92.

إضافة إلى وجود مقترب قائم في الأوساط الأكاديمية هو المقترب الاجتماعي، هذا المقترب يعتمد هذه النظرة إذ يصنف النزاعات كمحرك للنشاط البشري، بل للتاريخ، فبدونها تتكاسل المجتمعات والدول، لتعتمد الروتين والعيش على الماضي والقديم دون مستقبل.

بينما تتصف بالركود في ظل غياب هذه الأزمات أي خالدة الاستقرار، وهكذا يرجع أساسا بأنها ذات طابع أزموي، ذلك بأن نشاطها يزيد بشكل كبير أثناء الأزمات التي تتعرض لها.

بينما تتسم بالركود في ظل غياب هذه الأزمات أي حالة الاستقرار، وهكذا يرجع أساسا أن النشاط الدبلوماسي أول ما انطلق كان مع الأزمة التي مرت بها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، وذلك في صورة الحكومة المؤقتة. [1]

هذا النشاط القوي والفعال استمر إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965، كون الرئيس الأسبق "**أحمد بن بلة**" كان يمثل بالنسبة للعديد من الرؤساء بطلا قوميا جزائريا وبإزاحته فقد تم إزاحة رمز للثورة الجزائرية، خصوصا أن الثورة الجزائرية كانت تمثل صحوة الدول المستضعفة.

مما جعل من الرئيس "**بن بلة**" رمز نجاح الثورات، فعارضت معظم هذه الدول الانقلاب في صورة مصر وواجهته بالتجاهل، مما ألزم الجزائر بالنشاط المكثف في فترة ما بعد "**بن بلة**" وذلك لاسترجاع مكانتها، خصوصا في ظل أزمتها مع المغرب.

لتتجه الجزائر لزيادة نشاطها وذلك بعقدها المؤتمرات الدولية عل ترابها، كمؤتمر 77/ عام 1965 ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية، لتمكين الجزائر من استرجاع مكانتها على المستوى الإفريقي ومستوى دول العالم الثالث فصارت بالتالي الجزائر أهم الفاعلين على هذا المستوى وصارت رمزا للدول الأخرى، فحملت رفقة كوبا ومصر والهند لواء دول العالم الثالث.

---

[1]- محمد بوعشية، **الدبلوماسية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الأريتيرية** (بيروت، دار الجير للنشر والطباعة والتوزيع): 2004، ص 31.

إلا أن مساندة الجزائر للقضية الصحراوية أعاد إبعادها من الساحة الدولية، لتدخل في نوع من العزلة وذلك في نهاية السبعينات، إلا أنها استطاعت بفضل تحركاتها الدبلوماسية القوية، أن تغير مواقف عدة بلدان في صورة مصر، تونس، نيجيريا، وأعادت مكانتها في إفريقيا والعالم العربي وساهمت في عزل المغرب إفريقيا، بعد أن انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982، بفعل قبول انضمام الصحراء الغربية لها.[1]

هذا القبول لعبت فيه الجزائر دورا بارزا، لتدخل الجزائر في التسعينات فترة ركود كبيرة في الميدان الدبلوماسي، فقدت معها مكانتها بشكل مخيف، وذلك نظرا للأوضاع المأسوية التي عاشتها البلاد، وتخبطها في مشاكل الإرهاب.

كل هذا جعل من الجزائر تبتعد عن دورها الإقليمي، ومع قدوم الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" في السنوات الأولى من حكمه عمل على إعادة الدور الهام للجزائر في إفريقيا خصوصا، فعمل على إنهاء النزاع الأثيوبي الإريتيري الذي كان للسياسة الحذرة التي اتبعتها الجزائر في منطقة القرن الإفريقي خاصة في الثمانيات وضعتها في موقع قبول لعرض وساطتها عبر منظمة الوحدة الإفريقية.

إذ سهل تمحور معظم القادة الأفارقة حول منح الجزائر الثقة للقيام بمهام بالقرن الإفريقي.[2]

إضافة إلى النزاع الإثيوبي الصومالي، والحرب الأهلية في مالي أيضا سنة 2002.

ومنذ رجوع الأوضاع الداخلية إلى الاستقرار عمدت الجزائر مرة أخرى إلى الركود في الميدان الدبلوماسي، وعدم فعاليتها في حل الأزمات التي تواجه الدول التي تربطها بالجزائر علاقات قوية.

في صورة الثورات في كل من ليبيا ومصر وتونس، والتي تعامل الجزائر فيها مع الأمر كأنه لا يعنيها إضافة إلى تجاهل القضية الفلسطينية، رغم رغبة الفلسطيني في أن تلعب الجزائر دور الوسيط في حل النزاع بين فتح وحماس، وذلك في تصريح "**لأسامة حمدان**" ممثل حركة حماس في لبنان.

---

[1]- نفس المرجع، ص32.

[2]- فيصل مقدم، **الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي**، مذكرة ماجستار جامعة الجزائر: ، 2008، ص 111.

وبالتالي فإن الجزائر صارت وفية لمبدأ التحرك في الحالات التي تمس الجزائر.[1]

ج- الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن سمات الحياد هي من أهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك منذ فترة الاستعمار إلى اليوم.

هذه السمة أعطت للجزائر مصداقية عند الدول المختلفة، سواء العربية أو الدول الأخرى كونها لم تعمد إطلاقا في مواقفها الخارجية على انتماءاتها، بقدر ما اعتمدت على احترام مبادئها والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية.

ففي الفترة الاستعمارية اعتمد زعماء الحركات الوطنية على الحياد التام، في فترة الحرب العالمية الأولى ولثانية، فلم تعمل على الاستثمار في الحربين لأجل قضاء مصالحها مع أحد الأطرف بل بقيت على حيادها، وهو ذات الأمر الذي تواصل مع الثورة التحريرية إذا لم يتدخل حزب جبهة التحرير الوطنية في الصراعات العربية/ عربية، وتسعى إلى حلها عكس باقي الدول العربية التي كانت تنحاز لطرف على الآخر.

وهذا ما أكسبها مكانة حتى قبل استقلال الجزائر، وبعد الاستقلال حافظت الدبلوماسية الجزائرية على تقاليدها، فكانت تقوم دائما بمحاولة حل النزاعات سواء العربية عربية كالنزاع بين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وبين العراق والكويت، دون أن تكون احد أطرافه مما جعل من الجزائر مرحب بها دوما للقيام بدور الوسيط.

وحتى في النزاعات التي كانت تجمع الدول العربية بغيرها من الدول، والتي كانت جل الدول العربية تتخذ فيها موقفا مساندا للدولة العربية المنازعة، فإن الجزائر كانت تحافظ على حيادها مما جعلها تنال احترام هذه الدول، ففي النزاع العراقي الإيراني والذي كانت كل الدول العربية فيه خلف العراق، قامت

---

[1]- محمد بوعشية، المرجع السابق، ص34-35

الجزائر باقتراح القيام بدور الوسيط بين البلدين، وهو ما وافق عليه طرفا النزاع ليتم حل المشكل بين الدولتين، ونفس الأمر بالنسبة للنزاع الإثيوبي الأريتيري، والذي كانت فيه الدول العربية معادية لأريتيريا، كونها كانت في نزاع مع اليمين، إلا أن الجزائر تدخلت لحل النزاع بين البلدين دون أن تقف بجانب أي دولة منها.[1]

هذا كله يثبت بأن السياسة الخارجية التي اتبعتها الجزائر كانت تعتمد على الحياد، الذي أبقاها محل ثقة الدول المتنازعة، سواء كانت عربية أو غير عربية.

هذه أهم السمات التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية والتي ميزتها عن باقي الدول الأخرى، والتي رغم ما يقال حول مدى فعاليتها مقارنة بالسياسات الأخرى للدول، فإنها تبقيها منفردة ومتميزة عن سياسات الدول الأخرى.[2]

المبحث الثاني: الثابت والمتحول في السياسة الخارجية الجزائر.

ارتبطت صناعة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية لمجموعة من العوامل كان لها أثرها البارز في محتواها حيث تمثلت هذه العوامل في المتغيرات والثوابت.

تعتبر التحولات والثوابت من أهم المواقف في السياسة الخارجية الجزائرية وهما من السمات الجوهرية التي تميزها عن باقي السياسات بالبيئة الخارجية ومتغيرات النظام الدولي القائم وكذا ما تفرزه التقلبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياستها الخارجية الجزائرية هو العمل على توظيف قدراتها، ومن خلال ذلك سنتطرق لدراسة هذا الموضوع من خلال مطلبين الآتيين:[3]

[1]- أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات**، 1954- 1962، جامعة الجزائر: 2007، ص79.

[2] -نفس المرجع، ص80.

3- محمد عابد الجابري، **العقل الأخلاقي العربي** (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية): 2001، ص132

المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية.

الثوابت السياسية في الجزائر هي أمور تعبر عن الضمير الجماعي ويتم إدراكها فرديا وجماعيا بطريقة مستقلة عن أي تأثير أو تقديم مسبق، ثم تترجمها الفعاليات الرسمية على شكل مواقف تحاول من خلالها السلطة والطبقة السياسية أن تتناغم مع عموم الشعب، من الثوابت الداخلية في الجزائر تمجيد التاريخ ورجالاته وتبين الحلول المحلية السيادية، رفض المساس بالمؤسسة العسكرية لأن وعائها الشعبي يجعلها صورة مصغرة عن الوحدة الوطنية واستمرار الدعم الاجتماعي أيضا، حيث يرى مجمل الجزائريين أن لهم حق ثابت في الانتفاع من الربع النفطي لأرض ضحوا من أجلها بالغالي والنفيس بعيدا عن الاختبارات الاقتصادية.

أما الثوابت الخارجية فتشمل الدعم الوجداني للقضية الفلسطينية، لأنها عملية انتصار مطلقة لا شبهة فيها لمظلوم ضد ظالم، بالإضافة إلى الخصومة العفوية والعنيدة مع ما يعتقد أنها مصادر التهديدات والاستهداف الأجنبي دون أن ننسى ثابت التحفظ أي تجنب في الأزمات الشائكة أو إبداء مواقف علنية منحازة في المسائل.

وعلى هامش الثوابت عندما تصبح برمجة الوعي أمرا ضروريا للإبقاء على وضع مستقر تظهر المتحولات في السياسة كأمور تنتج عن المؤثرات بشتى أنواعها، والطرق القادرة على التأثير والتوجيه له، اليد الطويلة في صناعة القرار الخاص وتهيئة الرأي العام لقبوله.[1]

متحولات السياسة في الجزائر تشمل الموقف من الأداء الحكومي والطبقة السياسية، ومن الأشخاص والإيديولوجيات وتفاصيل الأحداث الخارجية عن نطاق الثوابت ولا تأخذ هذه المتحولات شكلا منتظما..

بحيث سنستطرق إلى موضوع لتبرير هذا العنصر "الثابت" في السياسة الجزائرية.

1- نفس المرجع، ص 133.

من الواضح مبدئيا أن سوريا بالنسبة للجزائر هي في المقام الأول قضية تاريخ وجغرافيا متوسطية مشتركة وتمازج اجتماعي كبير، وهذا ثابت لدى الجميع ولكنه لا يؤدي عمليا إلى أي التزام تجاه موقف معين في الصراع السوري، ليس من الثوابت الجزائرية دعم الأنظمة المارقة والمنبوذة جهارا ولا دعم مساعي إسقاطها ولكنها تدفع باستمرار عمل المواقف الدبلوماسية والفواصل في حده الأدنى مع المؤسسات الرسمية، دون أن تتخلى عن تحقيقها، وزائر الجزائر أي وليد المعلم هو أحد أدوات البيروقراطية السورية الذي من المحتمل أن يبقى جزئيا أو كليا في أي تسوية للأزمة.

من بين ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية الحياد الإيجابي وهو كالتالي:

أن تبنى الدبلوماسية الجزائرية لخيار الحياد في سياستها الخارجية بحيث أصبح تقليدا واضحا من تقاليدها الدبلوماسية وطابعا يميزها عن غيرها من سياسات دول المنطقة،[1] لم يكن وليدا للصدفة، وإنما تبنت الجزائر هذا الخيار بفعل عوامل مختلفة يتعلق بعضها بالوضع الداخلي للجزائر وحداثة استقلالها السياسي ويرجع البعض الآخر إلى تأثير المحيط الإقليمي والدولي للجزائر على سياستها الخارجية ورغبة الجزائر في تحقيق أهدافها الوطنية وحماية مصالحها الإقليمية والدولية.

واستمرت هذه الدبلوماسية الجزائرية في نهجها القائم على الحياد وعبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الجزائر مدفوعة في ذلك بدافع رغبتها في إبقاء شؤونها الداخلية بمعزل عن التدخلات الخارجية من خلال احترام سيادة الثورة الشعبية والحفاظ على استقرار النظام السياسي من خلال سياسة متوازنة تدعوا إلى الحل السلمي للمشكلات الدولية.

أ- المتغيرات الإقليمية للجزائر وخيار الحياد:

إن الموقع الجغرافي لأي دولة يمثل عامل مهم في تحديد ملامح توجهاتها السياسة الخارجية، لأن كل دولة تختلف من حيث عدد الدول المجاورة لها وطبيعة الأنظمة السياسية المحيطة وتوجهاتها

[1]- حسين بهلول **الجزائر بين الأزمة السياسية والإقتصادية** (الجزائر): 1993، ص182.

وإيديولوجياتها المتناقضة وتعارض المصالح بينها كل ذلك يشكل ما يمكن تسميته بالبيئة الإقليمية المضطربة، وتحتم هذه البيئة بمتغيراتها المتنوعة والدائمة التفاعل لأتباع سياسة خارجية معينة لا تغفل محيطها الجغرافي، بذلك فإن طبيعة المحيط الجغرافي للجزائر وواقعها الإقليمي المتنوع في مدخلاته، إذ أنها تمثل بوابة القارة الإفريقية على البحر المتوسط.[1]

وذات امتداد واسع وتجاور دول عربية وإفريقية متنوعة الثقافات والأنظمة السياسية والمتناقضة في المصالح، هذه مدخلات مؤثرة على صنع السياسة الخارجية لا يمكن لأي صانع قرار عقلاني إغفالها وهو ما التزمت به الجزائر من سياسة تناغم مع المحيط ومشاكله المعقدة.

ومن أبرز المشاكل الإقليمية التي أثرت بشكل مباشر لتبين للجزائر سيادة الحياد الإيجابي هي مشاكلها السياسية مع المملكة المغربية، فطبيعة علاقات الجوار التي تربطهما والتي تقوم على التنافس الإقليمي والنزاع الحدودي ولا يمكن إغفال قضية الصحراء الغربية، التي عقدت المشهدين الطرفين (الجزائر والمغرب) كلها تمثل مقدمات تستدعي كسب الدول المجاورة الأخرى أو ضمان حيادها على الأقل وهذا يتيح كسب تأييد القوى الكبرى لقضاياها القومية.[2]

ب- المتغيرات الدولية والحياد الإيجابي للجزائر:

إن البيئة الدولية تختلف في التأثير عما سبق ذكره من دوافع التأثير على السياسة الخارجية وذلك بسبب تميزها بديناميكية التغير المتسارع والمتشعب، لما يحتويه من متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية... الخ، ولأن الدولة لا يمكن أن تعيش في عزلة في عالم يشهد فترة الاعتمادية المتبادلة فقد كان إلزاما على هذه الوحدات السياسية التفاعل المستمر فيما بينها وطبيعة هذا التفاعل تتحدد بشكل النظام الدولي وهيكلته.

[1]- حسين ناقة، **مبادئ علم السياسة** (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية): 2002، ص34.

[2]- المكان نفسه.

إن الإدراك الإستراتيجي لصانع القرار الجزائري لمتغيرات هذه البيئة الدولية المعقدة كان لابد من التعامل بحذر معها لا يؤثر سلبا على المصلحة الجزائرية العليا، وعليه، ومنذ عقود مضت فإن السياسة الخارجية الجزائرية اعتمدت الحياد منهجا ثابت في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، لأن العالم ما بعد الحرب الباردة يزخر بالتكتلات السياسية المتناقضة والمتصارعة، خاصة بعد تراجع مفردات القوة فاعل للدولة المهيمنة عالميا (ال و م أ) مع بروز روسيا كطرف مناقض في الشرق الأوسط والتدخل الإيراني التركي في جميع قضايا المنطقة التي انقسمت بين جهات متعددة.

هذه الرؤية العقلانية في تبني خيار السياسة الحيادية تمكن الجزائر من تحقيق مصالحها والحفاظ على سيادتها واستقلالها من كل تدخل خارجي، وأن تفضيلها للحياد وعدم الانحياز للتكتلات الدولية ذات الطابع السياسي والعسكري التي تخدم مصالح القوى الكبرى التي تشكلها دون مصلحة الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر وكذلك السبب الهم يكمن في الثقة الدولية التي حظيت بها الجزائر بين وساطتها الدبلوماسية التي أدت إلى حل كثير من المشكلات الدولية وتعامل المجتمع الدولي مع الجزائر على أنها طرف محايد في مختلف الأزمات وهذا الحياد قد سمح للجزائر أن تحظى بمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي بين عامي 2004– 2005.[1]

المطلب الثاني: تحولات في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر التغيرات التي أدت إلى تشكيل سياسة خارجية جزائرية تتميز بعمقها الأمنية خاصة اتجاه الدول العربية التي شهدت موجات التحول الديمقراطي، ولا زالت تعرف أزمات داخلية ونعاني من تهديدات أمنية، وهذا تخوف من اتساع رقعة الشطرنج لتضم الجزائر كدولة لا زالت تحتمي بالشرعية الثورية كغطاء يضمن ديمومة السلطة السياسية القائمة دون غيرها.

---

[1]- محمد طه البدوي، مدخل إلى عالم العلاقات الدولية (بيروت، الدار المصرية اللطباعة والنشر): 1971، 8-10.

وكذلك تخوفا من أن تنطبق نظرية الألعاب على المشهد السياسي والاجتماعي الجزائري وتكون تبعات سقوط أحجار دومينو وتسقط على إثرها سلطة سياسية لازالت تعيش تحديا كبيرا أمام ما تشهده الجزائر من تقشف مالي وأزمات اجتماعية واقتصادية تعيشها البلاد في ظل تناقض في حجم التأييد الشعبي والدعم الجماهيري للسياسة العامة للدولة، والتي باتت تعبر على انفراد بالسلطة والدخول في مرحلة انسداد سياسي ستشكل العديد من العوائق أمام النظام السياسي القائم ومؤسساته.

وهذا ما يدفعنا إلى المرور بالثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية والعمل على توصيف القدرات والموارد الأمنية الموصودة لضمان الحفاظ على الحدود الإقليمية للجزائر من جهة، وكذا الحفاظ على الوضع السياسي القائم في الجزائر، في ظل المتغيرات الداخلية والتي تعد استثنائية، تؤكد التحول العميق الذي تشهده السياسة العامة الجزائرية.[1]

من مرحلة التصميم حتى التنفيذ والتي بدا من الواضح تبنيها المقاربة الأمنية بدرجة عالية، فما مدى تأثر السياسة الخارجية الجزائرية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والتهديدات الأمنية المتصاعدة.

أهم العوامل المؤثرة في تحولات السياسة الخارجية الجزائرية :

- السياسة الخارجية ودورها في تجسيد المتغير الأمني:

يعتبر التغير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميزها عن باقي السياسيات التي تتبعها الدولة، وهذا التأثر في النظام السياسي الدائم بالبيئة الخارجية ومتغيرات النظام الدولي القائم، وكذا ما تفرزه التقلبات لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياستها الخارجية، وتلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دورا عاما في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم، بالتناسب مع قدرات النظام السياسي وحتى عوامل قوته ودرجاتها.

---

[1]- محمد السنوسي، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية**، جريدة صحف الجزائر.

حيث انصرف "**تشارلز هيرمان**" إلى التمييز بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية. [1]

أ- التغير الكيفي:

والذي يمثل ذلك التحول في اهتمامات النظام السياسي اتجاه موضوع أو قضية معينة، مع بقاء واستمرار السياسة الخارجية في أهدافها والأدوات المستعملة في تحديدها.

ب- التغير البرنامجي:

ويقصد بذلك التغير على مستوى أدوات السياسة الخارجية واستبدال المعيار العسكري بالمعيار التفاوضي والسياسي، في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة وذلك مع الحفاظ على الأهداف.

ج- التغير في الأهداف:

ويشير ذلك إلى تواجد تغير جذري في تحديد أهداف السياسة الخارجية الخاص بنظام سياسي ما، وهذا يتبع تغير على مستوى الأدوات والبرامج المتبعة

د- التغير في توجهات السياسة الخارجية:

وهو أكثر أشكال التغير تعقيدا وتأثيرا على السياسة الخارجية لأي نظام سياسي، وذلك لارتباطه بتغير التوجه العام للسياسة الخارجية وما ينجز عنه من تغير على مستوى الأدوات والأهداف والاستراتيجيات المتبعة في ذلك أيضا. [2]

ومن ما سبق يتضح أن التغير في السياسة الخارجية يكون إما بشكل نسبي، هو أمني بالدرجة الأولى خاصة إن كان الأمر متعلق بدولة لها حدود سياسية مع دول تشهد أزمات وتهديدات أمنية ناتجة عن غياب السلطة المركزية.[3]

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- حسين بهلول ، مرجع سابق، ص 134 .

3 - أحمد بن فليس ، مرجع سابق، ص 81.

الخاتمـة:

تناولت الدراسة من خلال فصليها السياسة الخارجية بين الثابت والمتحول.

1- فكان التركيز في البداية على كل من مفهوم السياسة الخارجية كونها مفهوم واسع تناوله العديد من الباحثين والمفكرين السياسيين كل حسب نظريته، فالدراسة هذه حاولت أن تعالج موضوع السياسة الخارجية الجزائرية وذلك من خلال التطرق إلى ماهيتها، كرونولوجيتها، محدداتها ومبادئها.

حيث تمحور كل من ذلك للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال مبادئها ومحدداتها بحيث يصعب فصل كل جزء من هذه العناصر نظرا للترابط الوثيق بينهما بحيث أن المبادئ كانت تضفي طابع الشرعية على السياسة الخارجية وتضعها في قالب معين.

حيث لا يمكن فهم السياسة الخارجية لأية دولة انطلاقا من محدد تفسيري واحد لن السياسة الخارجية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، في حين يمكن التركيز على عامل محدد لمعرفة درجة تأثيره على السلوك الخارجي لدولة معينة.

إن الجزائر في سياستها الخارجية لعبت دورا مهما من خلال مبادئها وذلك في ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول.

من خلال التعامل مع السياسة الخارجية الجزائرية على أنها تنتمي لمختلف الهيئات، توصلنا إلى أن المظهر الحقيقي لها في فترة الدراسة نقف وراءها بمعادلة شخصية الرئيس للدولة بصنع القرار السياسي للسياسة الخارجية الجزائرية.

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية طيلة مسارها بسمات جعلت لها مكانة داخلية وخارجية تضمن مسارها السياسي نحو الدول.

شهدت الجزائر في فترتها السياسية عدة تحولات في سياستها الخارجية نحو الدول كما تتميز بعدة ثوابت مما ساهمت هذه في عدة قضايا كقضية فلسطين وعدة دول أخرى.

إن للسياسة الخارجية الجزائرية سجل حافل بالتطورات بالرغم من العوامل المتغيرة التي طرأت على مستواها الخارجي إلى أنها لازالت تسعى في طريق التطور.